

المقاصد الوقفية والسماوات الحضارية للوقف النسائي في سلطنة زنجبار من خلال دراسة لمجموعة من الوثائق الوقفية من سنة 1306هـ/1889م وحتى

1363هـ/1944م

سعيد بن راشد بن سعيد السلماني

طالب دكتوراه

Alsalmanni22@gmail.com

ملخص:

إن أهم ما كشفته هذه الدراسة من مظاهر الحياة الاجتماعية بزنجبار هو شيوع ثقافة الوقف بين جميع أفراد المجتمع، وهي من الأسباب التي مكنت هذه السلطنة من الانتعاش الاقتصادي والتقدم الحضاري الذي حظيت به كل الأعراق والأقليات والمذاهب والأديان التي كانت تسكن جنبا إلى جنب في تلك الدولة المحاطة بالبحر من جوانبها الأربعة. كذلك أبرزت هذه الدراسة كثرة أوقاف النساء في زنجبار التي تُنافس أوقاف الرجال في كثرتها، وما ذلك إلا للمكانة التي وصلت لها المرأة الزنجبارية، ولما عرفت به زنجبار من قوة القطاع الزراعي وكونها مركزا تجاريا للشرق الأفريقي. وإن أكثر غرض إليه الواقفات هو الوقف الأهلي لذرياتهن أو لسرحائهن، مع تنوع الأوقاف لعدد من الأغراض الدينية والاجتماعية الأخرى. كذلك امتازت زنجبار بكثرة الواقفات من الأسر الثرية، حيث كان لهن أثر واضح في وقف الكثير من الأموال وفعل الخير سواء في زنجبار أو عُمان أو اليمن أو للرحمين الشرفيين.

الكلمات المفتاحية: الوثيقة، الوقف، النساء، زنجبار، عُمان.

Waqf objectives and cultural features of women's endowments in the Sultanate of Zanzibar through a study of a group of endowment documents from 1306 AH/1889 AD to 1363 AH/1944 AD

Saeed bin Rashid bin Saeed Al Salmani

Doctor student

Alsalmanni22@gmail.com

Abstract:

Among the most significant aspects of social life in Zanzibar, this study highlighted the prevalence of Waqf culture among all members of society. Thus, the Sultanate prospered economically and culturally, allowing all races, minorities, sects, and religions to live together in peace and harmony. Moreover, this study revealed that Zanzibar has a large number of women's Waqf, which are comparable to men's Waqf. Several factors contribute to Zanzibar's large number of Waqf, including the strong agricultural sector and its status as a commercial hub in East Africa. Typically, women's Waqf are created for the benefit of their descendants and freed slaves, but Waqf can also be created for religious and social purposes. Additionally, the large number of female donors from wealthy families characterized Zanzibar. These donors made a significant contribution to charitable activities for Zanzibar, Oman, Yemen, and the Two Holy Mosques.

Keywords: Document, endowment, women, Zanzibar, Oman.

تاريخ استلام البحث:

Date of Submission:

31 - 05 - 2024

تاريخ التحكيم:

Date of Reviewing:

23 - 09 - 2024

تاريخ استلام النسخة المعدلة:

Date of receiving
the revised form :

31 - 09 - 2024

تاريخ القبول:

Date of acceptance :

11 - 10 - 2024

تاريخ النشر الرقمي:

Date of publication online :

01 - 02 - 2025

لإقتباس هذا المقال:

For citing this article:

السلماني، سعيد راشد. (2025).
المقاصد الوقفية والسماوات الحضارية
لوقف النساء في سلطنة زنجبار من
خلال دراسة لمجموعة من الوثائق
الوقفية من سنة 1306هـ/1889م
وحتى 1363هـ/1944م. مجلة الخليل
للعلوم الاجتماعية، العدد الخاص (2)،
137-155.

المقدمة

إن للوثائق مكانة في الكشف عن تاريخ الأمم وإبراز حضارتها، والدول تتنافس في تسهيل الوصول لوثائقها وحث الباحثين على إظهار مكنوناتها، حتى غدت الوثائق مكونا أساسيا في بنية البحث العلمي. وإن الوثائق الوقفية لها دور عظيم ليس فقط في حفظ الوقف وشروط الواقف من أن تمد إليها عوادي الزمان؛ بل كذلك في الكشف عن الدور الحضاري الذي أداه الوقف في تاريخ الإسلام من خلال حبس العين وتسييل المنفعة، فإن كثيرا من تفاصيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية لم يكن يتأتى لنا معرفتها لولا هذه الوثائق. وإن الوثائق محل الدراسة التي يبلغ عددها 70 وثيقة ووقفية بين وقف منجز ووقف مضاف لما بعد الموت، لها قيمة تاريخية كبيرة، فهي تبرز أهمية توثيق الحجج الوقفية، وتبين الأساليب والصيغ المستخدمة، بل تمثل بعدا فكريا وقانونيا لتلك الفترة الزمنية، فترى فيها المنهجية الفقهية لكل من المذهب الإباضي والمذهب الشافعي بقضاتهما الممثلين في لجنة الأوقاف، والحس المذهبي الحاضر لدى فئات المجتمع في تخصيص غلة الوقف لأهل مذهبهم، أو العناية بالذرية والأولاد والوقف عليهم في بلد هاجروا إليها ولم يكن لهم فيها من الأهل والقرابة إلا القلة.

هذه الدراسة تسعى لإبراز الحضور النسائي اللافت في إنشاء الأوقاف في سلطنة زنجبار من سنة 1306هـ/1889م وحتى 1363هـ/1944م، وهي الفترة التي تغطيها الوثائق الوقفية النسائية التي بين أيدينا، وخلالها كانت زنجبار تحت الحكم العُماني البوسعيدي. ولقد نشرت هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية بسلطنة عُمان سنة 2014 عدد 281 من الوثائق المتعلقة بالوصايا والأوقاف في مجلدين ضخمين تحت مسمى (العلاقات التاريخية بين سلطنة عُمان وشرق أفريقيا في العهد البوسعيدي نظام الوقف والوصايا بزنجبار أنموذجا)، ولقد خصص المجلد الأول للفترة من 1882 وإلى 1938م، أما المجلد الثاني فكان من 1939م وإلى 1956.

وإن الاهتمام الذي أبدته هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية العُمانية بجمع الوثائق الوقفية المتعلقة بالحقبة العُمانية بزنجبار هو من الأهمية بمكان، لكن ينبغي أن لا تبقى هذه الوثائق عند حدود الحفظ والأرشفة فقط، بل يجب على الباحثين سبر أغوارها؛ والتعرف على ما تختزنه هذه الوثائق من تفاصيل دقيقة للحياة الاقتصادية والاجتماعية واعتبارها مادة حضارية بالغة الأهمية، وهذه الوثائق مع ما تحتويه من جانب قانوني وتوثيقي فهي كذلك مرجع لمعرفة مظاهر الحياة في ذلك الزمن، فهي تمد الباحث بمعلومات فريدة عن الحالة المادية لأهل ذلك الزمان، ومصدر أصيل وخصب لا مثيل له لدراسة حياة الناس في زنجبار قبل

أكثر من مائة عام أبان الحكم العُماني، وتوفر مصدرا لتراجم الرجال والنساء ومشاهيرهم، وكبار تجارهم وأصحاب الأموال منهم، والنقود المستخدمة، والقبائل العُمانية التي استوطنت المنطقة والجنسيات الأخرى التي وفدت إليها.

وكذلك تظهر أثر الحماية البريطانية على سلطنة زنجبار ودورها في تقنين نظام الأوقاف وتنظيم إدارة التسجيل والتوثيق. ولكننا سنقتصر في دراستنا على التحليل والدراسة التفصيلية للوثائق المتعلقة بأوقاف المرأة والسماوات الحضارية التي تميزت بها.

وإجمالاً فهذه الوثائق تمدنا بالكثير من المعلومات الأصيلة والفريدة في نوعها، التي تشكل المصادر الأولية لهذه الدراسة، والتي ستعتمد على المنهج الوصفي التحليلي. ولأجل التحقق من شيوع ثقافة الوقف بين النساء في زنجبار ومعرفة الدور الحضاري الذي اضطلعت به في تلك الفترة سيسعى الباحث للإجابة على السؤال المحوري لهذا البحث: هل كان الوقف بين النساء سمة بارزة في زنجبار؟ وما هي أدواره الحضارية من خلال الوثائق الوقفية في الفترة منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين. وحتى نقدم إجابة شافية لهذا السؤال سنسعى بداية لتقديم نبذة مختصرة بالتعريف بمؤسسة الوقف في سلطنة زنجبار، ثم نتبع ذلك بدراسة مفصلة لهذه الوثائق وأغراض الواقفات في زنجبار من أوقافهن والسماوات الحضارية للوقف النسائي في سلطنة زنجبار.

وبخصوص الدراسات السابقة، لم يجد الباحث أي دراسة بحثت في ذات الموضوع سوى بحث للدكتور محمد مسعود، تحت عنوان "الوثائق العربية لأوقاف النساء بزنجبار إبان الحكم العُماني في الفترة من (24 يونيو 1881م، وحتى 6 يونيو 1957م) نشر ودراسة تحليلية أرسيفية دبلوماسية"، في عام 2020، حيث درس الباحث 60 وثيقة ووقفية منها 52 من منشورات هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية وثمان من أرسيف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، والباحث قام بجهد كبير في تحليل الوثائق ودراستها من كل الجوانب، لكنه أعاد كتابة الوثائق ونشر صورها مع أنها مكتوبة طباعة ومنشورة بصورها في مجلدين من منشورات الهيئة منذ عام 2014م، فلذلك خرج بحثه كبيرا في 270 صفحة.

وبحثنا يفرق عن البحث السابق في أننا درسنا جميع الوثائق التي نشرتها الهيئة وهي 281 وثيقة، ومن ثم انتقينا منها الوثائق النسائية فقط والوثائق المشتركة بين الرجال والنساء وعددها 118 وثيقة، ثم خلصنا لدراسة 70 وثيقة ووقفية دراسة تفصيلية وجميعها من منشورات الهيئة، فهناك ما يقارب من 20 وثيقة ووقفية تختلف عما درسه الباحث السابق،

وجاء عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بخبير، فأثنى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إنني أصبت أرضاً بخبير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟ قال: «إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها» قال: فتصدق بها عمر، أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث، وتصدق بها في الفقراء، وفي القربى وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير متمول" (صحيح البخاري حديث رقم: 2737).

التعريف بالوقف:

مما لم يعهد عند العلماء الأوائل اهتمامهم بتوضيح الواضحات، فلذلك كانوا يشرعون في ذكر أمثلة على شروط الواقفين من غير التفات لتعريفها، لكن في القرون المتأخرة دأب بعض العلماء إلى ضبط التعاريف وإحكامها. وعليه فإننا نقتصر على ما جاء من تعريف للوقف في معجم مصطلحات الإباضية (مجموعة من الباحثين، 2011، ص 1087) "الوقف هو حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته، لصرف منافعه في جهة خير تقرباً إلى الله تعالى، وهو صدقة جارية".

والوقف تقسيمات عدة نذكر منها تقسيمين لحاجتنا إليهما. فالوقف ينقسم باعتبار نفاذه لقسمين: الوقف المنجز: هو الذي تدل صيغته على نفاذه في الحال، ويكون الوقف المنجز في الحياة فلا يصح الرجوع فيه لخروجه من ملك صاحبه. (المصدر السابق، ص 1088). والوقف المضاف لما بعد الموت: "هو المؤجل نفاذه إلى ما بعد الموت" (قانون الأوقاف العُماني لعام 2000 المادة 1)، "وهو بذلك يأخذ حكم الوصية؛ فلا يحل للوارث. ويجوز للواقف أن يرجع فيما أوصى به من التبرعات؛ وتبديل ما يرى تبديله ما دام الوقف غير منجز" (مجموعة من الباحثين، 2011، ص 1087).

والتقسيم الثاني هو باعتبار الجهة الموقوف عليها وكذلك ينقسم لنوعين: النوع الأول الوقف الخيري: "هو الذي خصصت منافعه على جهات البر ابتداءً" ويكون الوقف الخيري على جهة بر ومعروف كالمساجد والمدارس والملاجئ والمستشفيات والمكتبات والحصون أو الفقراء وطلبة العلم ونحو ذلك"، والوقف الأهلي: هو الذي خصصت منافعه للواقف أو لأفراد معينين أو لهما معاً على أن ينتهي في جميع الأحوال إلى جهة بر" (قانون الأوقاف العُماني 2000 المادة 1).

ولقد تكون لدينا إلمام بجميع الوثائق بمختلف تقسيماتها مما مكننا من المقارنة بينها. كذلك لم يتعرض الباحث لتاريخ الوقف في زنجبار أو التعريف به من خارج هذه الوثائق إلا لماماً، ونحن حاولنا تقديم تاريخ موجز للوقف في زنجبار، كذلك اهتمامنا بأغراض الواقفات والسمات الحضارية لأوقافهن، ويمكن القول أن هناك تكامل بين البحثين.

ومع القيمة العلمية الكبيرة لبحث د. محمد مسعود فقد أخطأ في بضعة مواضع، ولا يعيب ذلك الباحث في شيء، فجل من لا يسهو، وهنا نذكر شيئاً منها. ذكره أن كتاب مولد النبي -صلى الله عليه وسلم- لمؤلفه البرزنجي الذي ورد في وثيقة زوينة بنت حميد بن سعيد الحارثية (العروسي وآخرون، 2014، ج 1، ص 262) بأنه من كتب الإباضية وهذا خطأ فالبرزنجي هو الإمام السيد جعفر بن حسن بن عبد الكريم بن السيد محمد بن عبد الرسول البرزنجي الحسيني المدني الشافعي، لكن كتابه كان له شهرة واستحسنة سكان زنجبار إباضية وشافعية، بل شهرته امتدت لعمان كذلك، لكن لما ألف الشيخ أبو مسلم البهلاني كتاب النشأة المحمدية أخذ هذا الكتاب شيئاً فشيئاً مكانة كتاب البرزنجي. والوصية بقرأة كتاب البرزنجي كذلك نجدها حاضرة في وصية تاتو بنت خميس التمتاتية، التي أوصت بوقف مزرعتين لها واحدة خصصتها لقرأة المولد سنوياً بشهر ربيع الأول (المصدر السابق، ج 1، ص 374).

كذلك نجده يلصق مصطلح الوهابية بالإباضية ويرده إلى عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم، ومرجه في ذلك ويكيديا (محمد مسعود، 2020، ص 260)، وهو خطأ فاحش، مع أن الوثائق الوقفية ذكرت الوهبية ولم تذكر الوهابية، وفي موضوع آخر يذكر أن الواقعة قد تزيد في التخصيص فتذكر الإباضية الوهبية (المصدر السابق، 93)!! ولفظ الوهبية هنا هو مجرد وصف ونسبة لعبد الوهاب بن عبد الرحمن فليست هناك إباضية وهبية أو غير وهبية، أما مصطلح الوهابية فهو مصطلح جديد ظهر مع ظهور محمد بن عبد الوهاب في نجد، وفي موضع آخر عندما جاء لقبيلة الوهابي ظن أنها نسبة لطائفة الوهابية وقال: "مما يؤكد انتشار الوهابية واعتراف المجتمع الزنجباري بها ووصف الشخص بأنه وهابي تمييزاً له" (المصدر السابق، 94).

المدخل التمهيدي

لوقف دور مهم في المجتمع المسلم منذ بداية الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، وقد جاءت نصوص كثيرة من القرآن الكريم والسنة المشرفة تحض على التحييس وتأمراً به وتبين أحكامه وقواعده، منها قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الحج: 77) والوقف من أعظم أعمال البر.

الإسلام في الشرق الأفريقي، وذلك للعلاقات الوطيدة بينهم وبين تلك الأجزاء "فالمستبع لتاريخ العلاقات الحضارية بين عُمان ومنطقة شرق إفريقيا يستطيع ويوضح أن يصل إلى قناعة مفادها أن ما يربط الجانبين هي صلات متجذرة وقديمة قدم التاريخ. وقد وردت إشارة واضحة في كتاب "الدليل الملاحي للبحر الأتريري" Periplus of the Erythraean Sea لتاجر يوناني مجهول أن الصلات العُمانية بالمنطقة تعود إلى أكثر من ألفي عام، وبعد الإسلام ازدادت هذه الصلات وأضحت أكثر رسوخاً" (المحذوري، ص20، 2018).

المؤسسات الوقفية كانت موجودة على طول ساحل شرق أفريقيا منذ العهود الإسلامية المبكرة، وكان الغرض الأساسي لهذه الأوقاف هو خدمة المساجد والمدارس الدينية (Moh'd, Mohammad, & Saiti, 2017). ويرجع بعض الباحثين أن بداية الأوقاف في زنجبار كانت في القرن الثاني عشر الميلادي، حيث أثبتت دراسة أثرية أن الأشخاص من أصل أفريقي بدأوا العيش في الموقع الحالي لعاصمة لزنجان حوالي القرن الثاني عشر، وهو الوقت الذي كان فيه الإسلام حاضرا في أرخبيل زنجبار.

وفي القرن 17م سكن العرب المنطقة وشهدت نشاطاً نسبياً للوقف، وإن أقدم مسجد معروف بزنجبار الآن يعود لتلك الفترة. ولقد توسعت الأوقاف كثيراً في القرن التاسع عشر الميلادي، فمن بين 51 مسجداً موجود حالياً في العاصمة، اثنان منها يعودان للقرن السابع عشر فقط، وبينما 42 مسجداً تم تشييدها في القرن التاسع عشر أبان الحكم العُماني للمنطقة، والباقي تم بناؤه في القرن العشرين، ولقد بلغت العقارات الوقفية في المدينة القديمة ثلث العقارات (Khalfan, 2014).

يمكن القول أن الأوقاف كانت تدار بالطريقة التقليدية، إما عن طريق الواقف أو من يوكله، أو تؤول إدارة الوقف لمن يعين من قبل المجتمع أو قاضي البلد. لكن مع تطور الحياة وتشكل الدولة الحديثة والدور المحوري الذي انتهجته في رعاية مصالح شعبها، بدأت مؤسسة الوقف في اتخاذ نهج آخر للحفاظ على الوقف، وتعظيم عوائده الاقتصادية.

حيث إننا نلاحظ أن زنجبار في ذلك الوقت -القسم الأفريقي للدولة العُمانية- كانت سباقة في اتخاذ عددا من الإجراءات الإدارية لتطوير العملية الوقفية. ففي زنجبار بعهد السلطان سعيد بن سلطان (ت: 1856م) أنشأت أول لجنة وقفية أشرفت على أموال الوقف وخاصة أوقاف المساجد، وعملت على صيانة المساجد وتوزيع رواتب اللائمة منها. (Khalfan, 2014).

والنوع الثاني الوقف الأهلي ويسمى أيضا بالوقف الذري وهو وقف المرء على نسله وذريته، أو أقربائه أو أولاده أو على معين أو ذريته أو عليهم جميعا ولو لم يكن من قرابته (مسقاوي، 2013، ص315). وجاء في جوهر النظام (السالمي، 2018، ج3، ص53):

كَمْ يُوَقَّفَنَّ لِلْأَوْلَادِ
لَأَنَّهُ مِثْلُ وَصِيَّةٍ إِلَى
وَإِنْ يَكُنْ مُسْتَبَدًّا مِنْ بَعْدِ أَنْ
فَقِيلَ بَاطِلٌ كَمِثْلِ الْأَوَّلِ
وَقِيلَ ثَابِتٌ لِأَنَّهُ اسْتَبَدَّ
مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ بِلَا اسْتَبَادِ
رَأَيْهِ لِدَاكَ قُلْنَا بَطَلًا
يَفْتَوَى إِلَى بَابِ مِنَ الْحَيْرِ حَسَنُ
لِمَا بِهِ مِنْ أَثَرِ التَّنْقِيلِ
لِلْبَرِّ بَعْدَ أَنْ فَتَى ذَاكَ الْوَلَدَ

الوثائق الوقفية ماهيتها وأهميتها

جاء في تعريف الوثيقة بأنها: "هي كل ما يعتمد عليه، ويرجع إليه لإحكام أمر وتثبيته وإعطائه صفة التحقق والتأكد من جهة أو يؤتمن على وديعة فكرية أو تاريخية تساعد في البحث العلمي أو تكشف عن جوهر واقع ما أو تصف عقارا أو تؤكد على مبلغ أو عقد بين اثنين أو أكثر" (الحويج، 2020، ص 207)، وكذلك عرفت بأنها: "هي ورقة مصدق عليها من جهة رسمية، أو موقع عليها من فرد تتضمن على إرادة إحداث أو تعديل".

وقد عرّف الشيخ الزرقا الوثيقة الوقفية بأنها: "الصك الذي يكتب فيه الواقف عقد وقفه، ويبني فيه عقاراته الموقوفة وحدودها والجهة الموقوف" (نقلا عن نامليتي، 2013، ص21).

الوثيقة الوقفية المصاغة بإتقان تمثل اللائحة التشريعية للوقف، وهي له البوصلة التي تحدد له مساره لعقود قادمة (السدحان، 2018، ص81). والوثيقة لها أهمية بالغة في زمن كتابتها، ولها أهمية أخرى عندما تصبح شاهدا على تاريخ سابق، وحين تستنطق لتحكي لنا تاريخ الشعوب والأمم، فالمختص في علوم الاجتماع تخبره عن التركيبة السكانية والعادات والقيم والترابط والتراحم بين أفراد المجتمع، والباحث في التاريخ الاقتصادي يجد فيها بغيته عندما تخبره عن الحالة المادية لأهل ذلك الزمان وطرق حياتهم وسبل معاشهم، فهذه الوثائق يجد فيها الباحث الجاد الكثير من المعلومات والإشارات عن أهل ذلك الزمان.

تاريخ مؤسسة الوقف في زنجبار

إن تاريخ مؤسسة الوقف في زنجبار يمكن أن يرد لتاريخ دخول الإسلام في زنجبار، الذي يرجعه البعض للقرن الأول للهجرة مع هجرة آل الجلندي حكام عُمان في تلك الفترة إلى شرق أفريقيا في عام 65هـ 684م (Ghailan, 2018). ولقد كان للعُمانيين قدم السبق في نشر

الهيئة سنة 1916م أربعة مسؤولين بريطانيين، واثنين من القضاة، هما: علي بن محمد المنذري وأحمد بن سميث. ولقد استمرت الهيئة على شكلها ذلك حتى الثورة وسقوط الحكم العثماني واستقلال زنجبار عن الحكم البريطاني. ولقد كانت هناك مطالب عديدة بإصلاح هيئة الأوقاف من أجل السماح بغالبية مسلمة فيها، وضرورة التمثيل الشعبي، وتعيين أحد القضاة الشرعيين رئيساً عليها، لكن كلها قوبلت بالرفض من قبل المقيم البريطاني. وكانت هناك شبهات بالفساد المالي من قبل المفوضين البريطانيين، واستفسارات من قبل أعضاء مجلس النواب في زنجبار بشأن أموال الأوقاف المودعة في البنوك والفوائد المرتبة عليها وطريق إدارتها، لكن كل ذلك وجد آذاناً صماء من قبل الإدارة الاستعمارية.

وللأسف فأموال الأوقاف استخدمت في شراء سندات الحرب في شرق أفريقيا، وسندات قرض الحرب الوطنية، واستثمرت في شراء سندات الخزانة البريطانية بربا 5%، بل أن رئيس هيئة الأوقاف تبرع من أموال الوقف للصليب الأحمر البريطاني، هذا غير أخذ أموال إيجارات الأوقاف بغير حق من قبل المسؤولين البريطانيين، ونزع كثيراً من العقارات الوقفية من يد وكلائها بدعوى سوء الإدارة، وتوزيعهم غلة الوقف بما يتناسب مع سياساتهم ولو بخلاف شرط الواقف، وهذا كله بناء على الصلاحيات التي خطوها لأنفسهم في تعديلات قانون الوقف لسنة 1916م (Abdulkadir, 2010; Bang, 2003).

كانت مشاكل الوقف الأهلي من أكثر المشكلات التي تترك الإدارة الاستعمارية للوقف، حتى بلغ الحال أن المحكمة العليا التي تديرها الإدارة الاستعمارية حكمت بإلغاء الوقف الأهلي، مما دفع مسلمو زنجبار لرفض هذا القرار والخروج في مظاهرات، نتج عنها تفعيل الوقف الأهلي مرة أخرى.

كذلك سعت هيئة الأوقاف لإدارة الوقف بطريقة ربحية رأسمالية، مع أن فلسفة الوقف تختلف عن ذلك، فسعت الهيئة لإلزام كل من يقيم محلات أو أكواخ على أطراف أراضي الوقف بدفع إيجارات. فمثلاً حاولت هيئة الأوقاف اقتناع كلا من السيدة جوخه ومن بعد وفاتها للسيدة خولة بنتي السيد حمود بفرض رسوم على من يقيم محلات على أطراف أراضي الوقف التي أوقفها السيد حمود بن أحمد، لكنهم رفضوا ذلك، ثم كانت هناك محاولة أخرى لإقناع السيدة خولة عن طريق دكتورها السيد كوب لاند، لكنها لم تستمع إليه.

لكن مع تحول سلطنة زنجبار لمحمية بريطانية سنة 1890م، عمل البريطانيون على السيطرة على الوقف ودمج هذه المؤسسة العريقة في مشروعهم الاستعماري، لكن الباحث (Oberauer, 2008) يجادل في أن الحكم الاستعماري البريطاني لم يكن يهدف لتفكيك الوقف في زنجبار بل على العكس سعى إلى تطويره وإدارته إدارة حديثة، وفي ذات الوقت يتهم الواقفين العثمانيين خاصة: أنهم استخدموا الوقف طلباً للمكانة الاجتماعية ورغبة منهم في إخضاع الناس لسلطتهم الاجتماعية ودفعهم للاعتماد عليهم. مع أن (Abdulkadir, 2010) أثبت بعدد من الوقائع كيف أن البريطانيين اختلسوا شيئاً من أموال الأوقاف وأراضيه وعملوا على لتحويل بعضها لصالحهم. كذلك ترى (Zara Kan, 2023) أن المسؤولين الاستعماريين غالباً ما قوضوا نظارة المرأة على الوقف لجعلها لصالح الرجال حصراً.

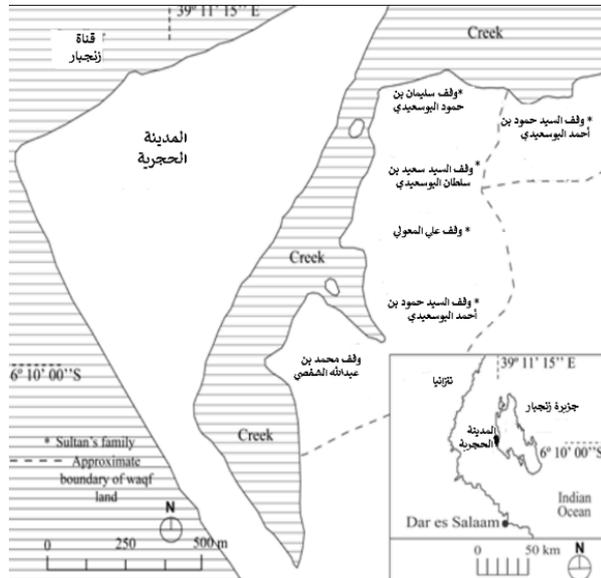
يذكر (Issa Ziddy, 2016) أن السلطان علي بن حمود (حكم من 1902م-وإلى 1911م)، كان لم يتجاوز الرابعة عشرة من عمره عندما رشحه البريطانيون ليكون سلطاناً زنجبار القادم، وكانت هذه فرصة للمقيم البريطاني في زنجبار، السيد روجرز، ليكون وصياً على العرش لمدة ثلاث سنوات عمل فيها على إجراء تغييرات جذرية في شؤون إدارة الدولة، ولما بلغ السيد علي بن حمود سن 18 عاماً في يونيو 1905م، تم إصدار مرسوم الوقف لعام 1905م الذي بموجبه تم إنشاء أول هيئة رسمية للأوقاف في زنجبار.

واعتبرت الهيئة هيئة قانونية مستقلة تتمتع بصلاحيات إدارة ممتلكات الوقف. وشملت واجبات هيئة الوقف إدارة الممتلكات المخصصة للوقف، مثل المساجد والمباني والمزارع، وكذلك تمت السيطرة على إدارة المساجد تحت إشراف هيئة الأوقاف التي يرأسها رجل بريطاني، كذلك سيطرت الإدارة البريطانية عن طريق هيئة الأوقاف على ممتلكات بيت المال، وعدلت القوانين الوقفية، حيث كان أول قانون للوقف تم تشريعه على طول ساحل شرق أفريقيا هو قانون الوقف لعام 1900م والذي تم نقله من الهند. وبناء على مرسوم ملكية الوقف لعام 1907م تم إنشاء لجنتين للوقف: واحدة في زنجبار والأخرى في بيمبا، ولقد عين ضابط بريطاني أميناً عاماً لهيئة الأوقاف المسؤولة عن كلا اللجنتين، مع قاضي إباضي وآخر شافعي.

وبحلول عام 1916م، تم تعديل المرسوم ليضمن أغلبية بريطانية، لتتكون الهيئة من أربعة مسؤولين بريطانيين ولا يقلوا عن ثلاثة، مع قاضيين إباضي وسني، حيث تم تعيين أعضاء هيئة الأوقاف بشكل احتفالي من قبل السلطان بناءً على توصية المقيم البريطاني، وضمت

وصدر المرسوم الرئاسي الثاني الذي ألغى الوقف الأهلي في عام 1966م، ومرت الأوقاف بزنجبار بفترة عصيبة دمرت فيها وانهارت الكثير من العقارات الوقفية ومنها غصبه بعض الناس بالقوة (Ziddy, 2016).

يروى (Abdul Sherif 2019) كيف أن المدينة الحجرية التي ريع مبانيتها تتبع هيئة الأوقاف أضحت متداعية ومتهدمة بعد مضي قرنين من الزمان من الثورة، وأن الحكومة الجديدة أمتت كثيرا من العقارات الوقفية وأعطها للفقراء القادمين من الأرياف ومن الجزيرة الخضراء الذين لا يملكون هذه المباني ولا يستطيعون صيانتها، حيث يقول: "في منتصف السبعينيات وعندما كنت أقوم ببحث في زنجبار قدر لي أن أمشي فوق تلك الأتقاض لتلك المباني المتهدمة، الإنارة على الطرقات التي مضى عليها أكثر من ثلاثة أرباع قرن من الزمان وهي تضيء تلك الطرقات أضحت معطلة، وأمسى الناس مجبرين يستعملون الكيروسين في الظلام، ولقد مشيت أنا في تلك الليالي بمصباح ليلى. كذلك انهارت شبكة المياه، التي كانت تزود المدينة بالمياه الصافية عن طريق أنابيب تمتد لعشرات الأميال من خارج المدينة، هذه الشبكة التي أنشأت في ثمانينات القرن التاسع عشر امست أثرا بعد عين، ورجعت الناس لاستخدام الآبار التي غلقت في القرن التاسع عشر بسبب وباء الكوليرا الموسمي".



رسم توضيحي 1 خريطة توضح الأوقاف في الجانب المقابل للمدينة الحجرية بجزيرة زنجبار في القرن التاسع عشر الميلادي (المصدر: (Adopted from Myers (1993) and (Khalfan 2014)

ولقد كان الدافع المعلن من هيئة الوقف هو خوف الاستيلاء على الأرض بسبب قانون التقادم الذي يجعل الحق لصاحب الكوخ بأن يتملك الأرض بعد مضي فترة من الزمن. فيما يتوقع البعض أن الهدف من محاولة السيطرة هو إنشاء سكة الحديد على أراضي الوقف، وعندما فشلت محاولات هيئة الأوقاف في السيطرة على أوقاف السيد حمود حاولت الهيئة إثبات سوء الإدارة، ورفعت عدة قضايا في المحاكم، لكنها باءت بالفشل.

كذلك من المشاكل التي واجهتها هيئة الأوقاف تحصيل الإيجارات من العقارات الوقفية، حيث لجأت لأحد التجار الهنود لتحصيل الإيجارات مقابل أخذ 50% من الدخل! لأنه في عام 1931م بلغت تكاليف تحصيل الإيجارات الوقفية 64% من عائدات هذا الإيجار! وأيضاً مارست هيئة الأوقاف القوة في تحصيل الإيجارات حيث زجت بالذين رفضوا الدفع السجن، مما دفع الناس للخروج في مظاهرات عام 1928م، أدت لاقترام السجن وتحرير السجناء الذين اعتقلوا لرفضهم دفع الإيجار، مما دفع الحكومة لإصدار قرار جديد يحدد الإيجارات على مستوى مستقر. هذا الأسلوب السيء في الإدارة من قبل هيئة الأوقاف خلقت نوعاً من عدم الاستقرار الاجتماعي في البلد، حتى أن البعض يرجح أن مظاهرات 1928م كانت الشرارة التي أوقدت الثورة في 1963م، وأتت بحكومة جديدة، كان أهم قراراتها في ذات العام إلغاء إيجار الأراضي الوقفية (Oberauer, 2008).

من الأمور التي يجدر الإشارة لها ما ذكرته Anna Bang (2003) من غياب المذهبية بين القضاة الإباضيين والشافعيين، حيث كانوا يعملون مع بعض ويصدرون أحكاماً مشتركة على أساس يومي في القضايا المعروضة على هيئة الأوقاف، وذكرت نماذج لهذه الأحكام التي تؤكد بنقولات من كتب الإباضية والشافعية. كذلك كان القضاة أحياناً يتحدون معاً في معارضة الإجراءات البريطانية في السيطرة على الوقف وخاصة في مسألة بيع الأوقاف التي لا فائدة اقتصادية منها. وقد يحدث أحياناً اختلاف في وجهات النظر بين القضاة كمثل الوقف لقراءة القرآن على القبور. ولقد عرّض (Abdulkadir 2010) بالقاضيين الإباضي غريب بن علي والشافعي طاهر بن أبي بكر الأموي بانصياعهم للسياسات البريطانية، خاصة القاضي الأموي الذي كان موظفاً في الحكومة الاستعمارية و مترجماً للصليب الأحمر البريطاني سابقاً.

وبعد الثورة في عام 1963م كانت الحكومة الجديدة حريصة على السيطرة على أملاك الوقف، وأصدرت العديد من القوانين لتفعيل ذلك، منها مرسوم 1965م الذي وقف تدفق عائدات الوقف إلى خارج زنجبار،

مكانة المرأة في زنجبار

ألقي وثيقة كعينة عن تلك الفترة. وفي مقدمة المجلد الأول أشير إلى أن الوثائق التي تم دراستها 282 وثيقة، لكن عند الدراسة يتبين أنها 281 وثيقة، ويظهر أن هناك سقط لوثيقة سالم بن سلطان بن سالم المسكري، حيث ورد اسمه في الفهرس لكن لا وجود لوثيقته في الكتاب. ولقد بين محققي الوثائق في مقدمة الكتاب أن الوثائق الوقفية للمرأة في الكتاب تبلغ 44 وثيقة فقط، وهو سهو منهم، فدراسة الوثائق دراسة متأنية يتبين أن الوثائق التي وردت فيها أوقاف للنساء هي 70 وثيقة، منها ثلاث وثائق مشتركة بين بعض النساء وأقاربهن والباقي خالصات للنساء أنفسهن. وهنا شيئاً من تفاصيل هذه الوثائق:

م	الجزء والصفحة	نوع الوقف	الوقف	نوع الوقف	الموقف عليهم	السنة هجري/ وبلادي
1	60/1	وصية بالوقف	سليمة بنت راشد بن سالم الظنابية	مرزعة بموضع أولين بزنجبار	وقف لعقبتها وعتقها وابنتها زينب بنت عامر الظنابية وأولادهم وأولاد أولادهم من بعدهم، فإذا انقرضوا فعلى فقراء المسلمين.	1889/1306
2	68/1	وصية بالوقف	مواقع بنت حاج الحماوي	نصف مرزعتها التي بموضع حليوي بزنجبار	وقف لفقير.	1894/1312
3	70/1	وصية بالوقف	نصاريا بنت بشير بن سالم الحارثية	مرزعة بموضع كرفوي بزنجبار	لأنها ممتة بنت حد بن سالم تنقطع بعقبتها.	1894/1312
4	74/1	وقف	مكية بنت محمد بن عباس	مرزعة بكفافة بزنجبار	وقف لمن أراد أن يسكنه من الفقراء.	1894/1312
5	78/1	وقف	مونا بنت الناي القلبية	مرزعة بموضع فروي بزنجبار	وقف لسراجها، وبنت سكنن فله أختها مده حياها ثم بيع وتوقع فقراء مكة المكرمة.	1895/1312
6	80/1	وقف	سواو سريمة خوس بن مسعود الهلالي	بيت من الخطب والطين لجندي بزنجبار	وقف أهلي ثم على أقرب الناس بعقبتها، ثم لفقراء المسلمين.	1895/1312
7	84/1	وقف	زينة بنت محمد بن عامر الحميرية	مرزعة بموضع الباغ بزنجبار	بشوي بعقبة بنت مكة المشرفة ليزنبا من شاء الله تعالى من فقراء المسلمين الحاجج الإياخين وغيرهم من الناس، وأن تصنع هذه البيوت من علة هذا البيت والناهي بقسم شطين شرط فقراء مكة من الإياخين وغيرهم مقيمين كانوا أو مسافرين، والشرط الثاني بفرق في مدينة الرسول على فقراء الإياخين وغيرهم مقيمين كانوا أو مسافرين.	1895/1313
8	98/1	وقف وصية	مونا بنت سعيد بن سالم الزهوية	مرزعة بمحوي بزنجبار.	بيع عقبتها وبشوي بما عطاها يأكفه الحاصيون الذين يقران القران العظيم في خير الحج.	1896/1314
9	114/1	وقف	زينة بنت محمد بن عامر الحميرية	مرزعة بموضع مبروة ما فيها من أشجار التاريخ والتفليل والأسا	الوقف يقسم لقسامين نصف الزينة لسليمان بن ماع الحميري ومنه لوزينة بنت محمد بنت عامر الحميرية وأولادهم من بعدهم، فإذا انقرضوا للفقراء المسلمين الإياخية والنصف الثاني من الزينة محمد بن زينة ولزينة من بعدهم فإذا انقرضوا للفقراء المسلمين الإياخية.	1897/1314
10	118	وقف وصية	زينب سريمة بكر بن حاج السواحلي	مرزعة بموضع مقلان بزنجبار	وقف لسراجها سراج لاسحقفهم العتي.	1897/1315
11	122/1	وقف وصية	زينب سريمة بكر بن حاج السواحلي	مرزعة بموضع مورجان بزنجبار	وقف لأولاد الخراج يربكاه السواحلي.	1897/1315
12	126/1	وقف وصية	حمنة بنت سعيد بن سالم الحميرية	قطعة من مرزعة التي بها القور وبها عشرين قورة تاريخيل وشجرتين تاريخ موضع كبريان بزنجبار	ليقرأ بعقبتها القران العظيم على فقراء وقبور أهلها.	1898/1315
13	134/1	وقف	زينة الهلالية سريمة شاعة بن حاج المزي	مرزعة بموضع مستنيل بزنجبار	وقف على علي بن عثمان و حاج وني و مؤين أبناء شاعه وبنيتهم من بعدهم.	1898/1316
14	144/1	وقف	كداوه بنت خير سريمة سليمان بن حمد	مرزعة بموضع بانبي بزنجبار	وقف على النفس في الحياة، ثم على ولدتها وبناتها من بعدها، ثم على خالتها مسواك، ثم يرجع الوقف للزينة بنتها وبناتها خالتها وما تأسوا، وعلى عقبتها وأولادهم يرجع لفقراء المسلمين.	1901/1319
15	162/1	وقف	مونا بنت حميس بن عثمان البناوية	مرزعة بموضع لشكران بزنجبار	وقف على بنتي أختها وعقبتها وأولادهم وأولادهم فإذا انقرضوا لفقراء المسلمين.	1902/1319
16	166/1	وقف	فاطمة بنت علي سريمة الفيرث	مرزعة بزنجبار	وقف على زوجها و بنت أختها و ذريعتها فإذا انقرضوا لفقراء المسلمين.	1902/1319
17	172/1	وقف وصية	سنتو فو سريمة محمد بن جمعة المعري	مرزعة بموضع كشمه بزنجبار	وقف على عقبتها سحارة وسواماماني وأولادها فإذا انقرضوا لفقراء المسلمين.	1902/1320
18	186/1	وقف وصية	خشمه بنت حمد بن علي النسيمة	مرزعة بموضع مبروة بزنجبار	لقرارة القران على فقراء.	1902/1320
19	190/1	وقف	سعادة بنت سعيد بن زياد الحراصية	مرزعة بموضع كشمان بزنجبار	وقف أهلي ثم على أولادها فإذا انقرضوا فعلى عقبتها وبناتها من بعدهم.	1902/1320
20	194/1	وقف وصية	حيرة بنت سعيد بن سالم الزهوية	مرزعة بزنجبار	وقف أهلي.	1902/1320
21	198/1	وقف	سعادة بنت سعيد بن سيف الشهبية	بيت حنفي بالحطب والطين والحجارة والورق بموضع فوكه بزنجبار	وقف على زوجها وأولادهم من بعدهم ثم على أقبابه ثم على طلبة العلم من الشافعية.	1902/1320
22	204/1	وقف	شريعة بنت عبدالله بن محمد الزهوية	مرزعة و ما تشتمل عليه من البيوت والموضع بموضع الأشجار بمحوي بزنجبار	وقف على زوجها ثم على ولدي أختها ثم على ذرية محمد بن سعيد فإذا انقرضوا فعلى المسلمين المنحصرين من الإياخية.	1904/1322

من خلال هذه الوثائق يتبين أن المرأة في زنجبار كان لها شأن عظيم ودور بارز في خدمة ا، بالوقف للمساجد وصيانتها، وتخصيص أوقاف لتعيين أئمة أمناء بها، مع اهتمامهن بالجانب الاجتماعي فكانت لهن أدوار مشهودة في الاهتمام بالفقراء وذوي الحاجة. ومما يدل على مكانة المرأة في زنجبار أن بعضهن لهن ألقاب تشريفية تسبق أسمائهن دلالة على مكانتها الاجتماعية التي وصلت لها، فقد وردت لفظة المشايخ قبل أربع نساء في هذه الوثائق وهن المشايخ زلخا بنت عبد الله بن سرور الخروصية والمشايخ خميسه بنت محمد النعمانية والمشايخ حبيبة بنت سليمان بن سالم المسكرية والمشايخ جوخة بنت ناصر بن سالم المسكرية.

كذلك بعض النساء من الموالي ملكن أمولا طائلة، وصار لهن موالي وعتقاء، كمثل سمتمو فو سريمة محمد بن جمعة المغربي (العروسي وآخرون، 2014، ج 1، ص 172)، وزينب سريمة بكر بن حاج السواحلي التي وقفت شيئاً من مزارعها على عدد من سرحائها (المصدر السابق، ج 1، ص 118-122).

كذلك بعض النساء تميزت بمزيد إحسان وفعل للخير، فشمبعانة بنت سعيد بن سالم الحارثية وقفت مزرعتها على سرحائها وعددت 24 سريحا بين ذكر وأنتى ثم ختمت "وجميع سرحائها" مخافة أن تكون نسيت أحدا منهم، وهذا يدل على الثراء التي تميزت به هذه المرأة التي ملكت أكثر من 24 عبدا وأمة، لكنها مع تحررهم اختارت حفظ كرامتهم وتوفير سبل العيش الكريم لهم، بأن وقفت مزرعتها "لينتفعوا بالسكن فيها وبشمار أشجارها وزروعها وإدقان موتاهم وأموات ما شاء الله من المسلمين". (المصدر السابق، ج 1، ص 212). وشونية بنت محمد بن عديم التي وقفت مزرعتها على سرحائها وأحصت تسعة منهم (المصدر السابق، ج 1، ص 270).

دراسة الوثائق

الوصف العام للوثائق

في سنة 2014م نشرت هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية سلطنة عُمان مجلدين ضمنين تحت مسمى العلاقات التاريخية بين سلطنة عُمان وشرق أفريقيا في العهد البوسعيدي نظام الوقف والوصايا بزنجبار أنموذجا، وغطى المجلد الأول الفترة من 1882م وحتى 1938م، والجزء الثاني من سنة 1939 وحتى 1963م. ولقد بلغت الوثائق المنشورة في المجلدين 281 وثيقة متعلقة بالوصايا والأوقاف، منتقاة من بين أكثر من

23	206/1	وقف	سعادة بنت مصعب بن سعيد السعيدية	مرزوقة مومضع أجداني زنجبار	وقف على سرجتها وعلى أولادهم من بعدهم.	1904/1322
24	210/1	وقف	حليمة بنت صادق سريفة محمد بن عمر الحافلي	مرزوقة ما فيها من أشجار التاريخ والحب المومضع كوني	وقف أهلي ثم على فقراء المسلمين بشرط أن يقرأوا حصة من القرآن في شهر رمضان والحج.	1904/1322
25	212/1	وقف	جميلة سعيد بن سالم الحارثية	مرزوقة مومضع فويي زنجبار	وقف على سرجتها وولديهم من بعدهم فإنها	1904/1322
26	222/1	وقف	سوية النابسة سريفة عبد الله بن موسى المنصاني	مرزوقة مومضع فويي زنجبار	على ولدي بنتها وعلى ولديهم ثم على فقراء المسلمين.	1907/1325
27	224/1	وقف	بشارة بنت مصعب بن نجيم الشهبية	مرزوقة مومضع منسي زنجبار	على أولادها وولديهم ثم على قرانها.	1907/1325
28	228/1	وقف	موانة سليمة بنت لوانة نور بن عمر الحافلية	مرزوقة مومضع فويي زنجبار	على بنتها ثم على أولادها ثم على أخواتها ثم على الفقراء من جامعها الخويين الذين يقرأون القرآن في شهر رمضان ولقضاء مكة وللدينة.	1908/1326
29	236/1	وقف	رياة بنت عبيد بن مسعود الطالعمية	مرزوقة مومضع ميين زنجبار	يقسم الوقف إلى أربعة أقسام قسم لفقراء المسلمين المستوطنين بمكة للشرف، وقسم لإصلاح مساجد زنجبار، وقسم لمن يقرأ القرآن على فقراء، وقسم لأمهاتها وأولادها، وقسم لتأجير الوقف.	1909/1327
30	238/1	وقف	رؤفة بنت حميد بن سعيد الحارثية	مرزوقة كوراني زنجبار	على الوقف يعمر مسجدها وينفقها للفقراء بمكة	1911/1329
31	246/1	وقف	زهره بنت عامر الأخرية	بيت	للسرجتها صبور وصبوة وولديهم.	1912/1330
32	248/1	وقف	سليمة بنت علي بن موسى الحافلية	مرزوقة مومضع ميين زنجبار	أخواتها ثم على أولاد أخواتها ثم لفقراء المسلمين.	1912/1330
33	250/1	وقف	رياة بنت حميد بن سالم الإصاحمية	لثت مرزوقها مومضع مكيون في الحفرة الخضراء	على أولاد أمهاتها وولديهم ثم على فقراء المسلمين من الإصاحية.	1912/1330
34	262/1	وقف	رؤفة بنت حميد بن سعيد الحارثية	مرزوقة مومضع موانية زنجبار	يسكن فيها من يشاء من قرانها وما ولدها ويقام به مسجدها للفقراء والفقراء به بقية من القرآن الكريم فيه 26 من شهر رجب وفي ليلة 27 بقية مواد التي للفقراء مع توفير ما يحتاجه الفقراء من ماكين.	1913/1331
35	268/1	وقف	موجومة بنت كريمة الخادمية	مرزوقة مومضع دونه زنجبار	وقف على أولاد حسين وسليم وأولاد أولادهم يتفقون بما علة سكا ودفنا ويدفن فيها موتي المسلمين الذين ليس لهم مومضع للفقراء فإنها القرضوا فعلى عطفين بن كريمة وولديهم.	1913/1331
36	270/1	وقف	لمونة بنت محمد بن عديم	مرزوقة مومضع متزوج أجدانها	وقف على سرجتها وأولادهم من بعدهم ثم على أشقاتها.	1913/1331
37	272/1	وقف	فاطمة بنت علي بن صالح الريمية	مرزوقة مومضع أوزيني زنجبار	وقف على أولادها الذكر والإناث من أربعة أوزاع متفرقين ثم على ولديهم، ثم الأرحام، مع فقرة خاصة لكل سنة على الأوتار.	1913/1331
38	276/1	وقف	فاطمة وجوهة بنتا الشيخ عبدالله بن علي الفلديتان	مرزوقة من البيت الذي بها مومضع ولويو زنجبار	على أنفسهما ثم على أولادها والأقرب والأقربا ثم على فقراء المسلمين الإصاحية، بشرط تعميروها وأن يقرأوا بشيء من ثلث علقها من بقرة حصة من القرآن الكريم على فقراءها الشيخ علي بن محمد بن علي وحصة على فقراءها الشيخ عبدالله وحصة عند فقراءها سليمان وحصة عند فقراءها جوهة وحصة عند فقريها بعد وفاتها.	1913/1331
39	284/1	وقف	ليخة بنت سيف بن ناصر الريمية	مرزوقة مومضع كوني زنجبار	أربعة إمام مسجد الباغ الذي بناه خالها الشيخ محمد بن سليمان بن سعيد المنصاني، وفي آخره من يرف لمام لحوض المسجد، وحل السراج بالمسجد وفرقه والدلاء وإحلال وما يحتاج إليه المسجد، وفي آخره من يقرأ القرآن الكريم على فقراءها وأخواتها وولدها بعد موتها، وما يفضل بقية في فقراء المسلمين من أهل نخلتها الإصاحية عما لها من زكاة.	1913/1331
40	288/1	وقف	مون بوجا بنت معلم قمامي	مومضع كوني زنجبار، ما اشتملت عليه من أشجار التاريخ وغيرها	كسوتها	1914/1332
41	298/1	وقف	مواكة بنت شوندي المسببية	مرزوقة ما فيها من أشجار التاريخ والمومضع جويي زنجبار	وقف أولاد سيدها وولديهم من بعدهم، على أن يقرأوا ثلاث ختمات من القرآن الكريم كل سنة للأوتار.	1914/1332
42	304/1	وقف	كريمة بنت عثمان الكوندية	مرزوقة يكتبه زنجبار	وقف أهلي.	1915-1333
43	374/1	وقف	ثلاث بنت حسين الصمالية	سبع شجرات قريظ من مرزوقها المسماة كويشيو بلمان بالحيرة الخضراء، المسماء كويشيو، بلمان بالحيرة الخضراء ما فيها من أشجار القريظ والتاريخ.	1-وقف لقراءة مولد النبي صلى الله عليه وسلم يوم الإثنين الأول. 2-وقف أهلي لإحراقها وولديهم وما تأسلوا، بعد موتها.	1932-1350
44	524/1	وقف	الشايع حبيبة بنت سليمان بن سالم المسكية	وقف سهجها من مرزوقة حياموي بالحيرة	لعمارة المسجد الذي بناه عمها، فإن أقدم المسجد ولم يقم أحد بعماره، فذهب الفقه العلاء لعمارة أي	1938-1356

كذلك بعض الوثائق اشتملت بجانب الوصية والوقف على هبات وعطايا تم توثيقها والإشهاد عليها حتى تحفظ الحقوق لأصحابها.

جدول 2 تقسيم الوثائق باعتبار نوع الوثيقة

نوع الوثيقة	عدد الوثائق	النسبة
وقف منجز أو وصية بالوقف	161	57%
وصية فقط	120	43%
المجموع	281	100%

الوثائق أغلبها اشتملت على وصية بالصيام والإطعام والصدقات وقراءة القرآن الكريم وكذلك الحج وزيارة قبر النبي -صلى الله عليه وسلم- وصاحبيه، وما تحتاج إليه الموصية من القيام بحقوقها بعد الموت من التمسيل والتكفين وحفر القبر، بل حتى الوصية بإطعام المعززين تجدها حاضرة في هذه الوصايا، وبعض النساء اهتمت بالوصية بتأديب وتربية أبنائهن وتخصيص نفقة من المال لمن يقوم بذلك حتى يبلغوا سن الرشد (مجموعة من الباحثين، 2014، ج2، ص410).

والجدول الثاني يظهر أن ما يقارب من ثلثي الوثائق اشتملت على الوقف، فالوقف ينقسم لقسمين؛ وقف مضاف لما بعد الموت ووقف منجز، والوقف المنجز أقل حضورا مقارنة بالوقف المضاف. والإحصائية السابقة تبين بجلاء مقدار الوقف وأهميته لدى الشعب الزنجباري وحضوره حضورا بارزا في ثقافته، فكثير من الناس تقف بما أتاه الله من فضله سواء كانت العين الموقوفة صغيرة أم كبيرة.

جدول 3 تقسيم الوثائق النسائية باعتبار نوع الوثيقة

نوع الوثيقة	عدد الوثائق	النسبة
وقف منجز أو وصية بالوقف	161	57%
وصية فقط	120	43%
المجموع	281	100%

وبما أن دراستنا ستركز على الوثائق النسائية فقط، فإننا فرزناها في الجدول السابق، لنتبين أن النسبة والتناسب في الوثائق النسائية بين الوثيقة الخالصة للإيضاء من دون وقف والوثيقة المشتملة على الوقف المضاف أو الوقف المنجز قريبة من النسب العامة التي وضحتها في الجدول الثاني

جدول 4 أوقاف الرجال والنساء

نوع الوثيقة	عدد الوثائق	النسبة
الرجال	94	58.4%
النساء	67	41.6%
المجموع	161	100%

943/1362	وقف أملي مع السماح بدفن المسلمين بها، ثم يعود للقرارة والسكان من أهل السنة والجماعة.	مزرعة بما 31 شجرة نارجل وغيرهما، موضع أولادان مدموية مغرب زنجبار.	الشايع خيمه بنت محمد الشماية	وقف منجز	140/2	62
943/1362	وقف على زوجها ثم على أحد أولادها وبناته من بعده، ثم يعود على مصاح المسلمين	مزرعة بما 15 فريفل كبار، 30 نارجل كبار، موضع شو شو موزا مدموية كواني زنجبار	موزاي بنت خريس السواحلية	وقف منجز	148/2	63
943/1363	وقف أملي ثم يتفق للمجتمع القديم بجزر السرا السلطانية.	مزرعة 300 فريفل كبار، 200 نارجل، موضع جاجوسي مدموية مغرب زنجبار	سلمية بنت ميروك المتناسية	وقف منجز	164/2	64
943/1363	وقف أملي ثم للمسجد الجامع بالمندى.	مزرعة بما 30 فريفل و15 نارجل، موضع باني مدموية كواني زنجبار	أكاما بنت خريس المخادمية	وقف منجز	168/2	65
944/1363	ليظن بها الصائمون في رمضان في مسجد بيع باروا.	وصية ب 350 شلحدا لشراء ثوبل من باروا.	الشايع جوعه بنت ناصر بن سالم المشككية	وقف ووصية	184/2	66
944/1363	مزرعة واحدة كل سنة يهدى ثوبها لها وأولادها وولادها، وتكون المزرعة بيد أحد قرابتها وأخوته من بعده ومن ثم أولادهم ما تأسلوا.	مزرعتها النساء مكابن بأرض كشمه بالجزيرة الخضراء	حليمة بنت خيس بن براك المعهاية	وقف ووصية	188/2	67
936-1355	وقف أملي، ثم للقرارة بني خروس الإياضية ثم للقرارة المسلمين من الإياضية سواء في عُمان أو في غيرها.	وقف أملي، ثم للقرارة بني خروس الإياضية ثم للقرارة المسلمين من الإياضية سواء في عُمان أو في غيرها.	أحمد بن سيف بن ناصر الخروصي ووالده المشايخ زخا بنت عبدالله بن سيرور الخروصي	وقف	480/2	68
938-1357	وقف أملي على أولادها وما تأسلوا، فإن انقرضوا فعلى أقاربهم من رسم أو عصة الأقرب فالأقرب، ثم يعود على لقرارة حليمة المعلم الشريف من أهل السنة والجماعة من الطائفة الشافعية في زنجبار الشيفة ومكة الشيفة يقسم بينهما بالنسبة، مع شرط العداوة وقرابة المولد سنويا في شهر ربيع الأول، وقرابة أربع عتات من القرآن الكريم سنويا في شهر ذي الحجة على رؤسها بعد موتهما.	مزرعة بما 100 شجرة فريفل كبيرة، 26 نارجل كبار، وأرض خالية، موضع عبيحي كواني زنجبار	محمد وعائشة أبناء شوم بن جمعة الشوزيان	وقف منجز	556/2	69
938-1357	وقف أملي ثم إلى أقربائهم من قرارة بني روضة زنجبار، ومن بعدهم للقرارة الإياضية.	مزرعة والبست المني بالأجر والخمس موضع دوجي مكابن زنجبار	عمر وناصر وسعيد وعبد الله وشريفة وسنيرة وربة أبناء الشيخ سليمان بن حيد الزياحي	وقف منجز	544/2	70

أنواع الوثائق:

الأوقاف في زنجبار كثيرة جدا وتعددت مقاصد الواقفين من إنشائها، فعينة الوثائق التي نشرتها هيئة الوثائق والمحفوظات تحتوي على مزيج من الوثائق بإمكاننا تقسيمها بعدة اعتبارات، ونبدأ باعتبار الجنس، ثم نتبعه بالتفصيل عن وثائق النساء والتقسيمات المتفرعة عنها.

جدول 1 توزيع الوثائق بحسب الجنس

جنس أصحاب الوثائق	عدد الوثائق	النسبة
الرجال	164	58%
النساء	114	41%
مشتركة بين الجنسين	3	1%
المجموع	281	100%

فمن هذه الإحصائية البسيطة في الجدول السابق تبين اهتمام النساء بتوثيق وصاياهن وأوقافهن، وأن أمر التوثيق ليس مقتصرًا على الرجال فقط، بل هو سمة عامة في المجتمع، وربما يدل كذلك على الحالة الاقتصادية الميسورة التي وصلت لها النساء في زنجبار، لأن اهتمام المرء بتوثيق الوصية والوقف يدل على يساره في الغالب.

- 7- يكتب الكاتب جميع تلك التفاصيل بأمر القاضي إن كان في المحكمة.
- 8- في بعض الوثائق يقرأ على الواقفة صك الوقف قبل توقيعه فإن أقرته وقعت عليه، أو بصمت بإبهاهما الأيسر.
- 9- يشهد الشهود على الوثيقة والغالب يكونون ثلاثة أشخاص.
- 10- تعتمد الوثيقة من قبل القاضي.
- 11- تذهب الواقفة لتسجيل الوثيقة في إدارة التسجيل سواء بجزيرة زنجبار أو بمبا، مع دفع رسوم لذلك، التي تظهر على شكل طوابع تلصق على وجه الوثيقة.
- 12- ظهر الوثيقة يكتب عليه باللغة الإنجليزية غالباً بيانات التسجيل من رقم الوثيقة ونوعها.

- 13- يلحق أحيانا الكاتب بالعدل بعض القيود في الوثيقة الوقفية لزياد بيان أو دفع إبهام، فمثلاً جاء: "أن عيسى وشيكو المذكورين هنا هما أولاد أختها من الأم ومريم بنت خميس هي بنت ابن خالها، زاده الكاتب محمد أحمد بيده" (المصدر السابق، ج2، ص129).

سمات الوثائق الوقفية الزنجبارية

- 1- تبدأ بقولهم: بمنة الله، أو بالبسملة.
- 2- إن كانت الوثيقة وقفا منجزاً، فتبدأ في الغالب بأقربت فلانة، وإن كانت وصية فتبدأ (أوصت فلانة).
- 3- يذكر اسم الواقفة الثلاثي أو الرباعي، وإن كانت من الوجيها، فتقدم بقولهم (أوصت المشايخ) وإن كانت امرأة واحدة.
- 4- إن كانت المرأة سريحة، فيبين ذلك، ويذكر نسبها بالولاء لمن يعود.
- 5- يظهر الاهتمام بالزراعة والعناية بها من خلال هذه الوثائق، فأغلب الأوقاف هي مزارع القرنفل والنارجيل، وهي أكثر ما يهتم بتقييمه وذكر عدده وبيان حجمه صغيراً أو كبيراً، أما باقي الأشجار فتذكر جملة من غير تفصيل، لكن وردت في بعض الوثائق أشجار الدوريان والشوكشوك والنارنج والأمبا.
- 6- الوثائق مكتوبة بلغة سلسة وسهلة وبعضها يشتمل على ألفاظ عامية، وأخطاء إملائية.
- 7- يوجد كُتاب بالعدل مرخصين من الحكومة ويحملون رخصة بذلك، حيث يذكر بعض الكُتاب في آخر الوثيقة "بإجازة الليسن نمبر"، "والليسن نمبر"، وأحيانا يكتب "بالإجازة رقم" (المصدر السابق، ج1، ص378، و386، و414، و422).

والجدول الرابع يبين لنا نسبة أوقاف النساء مقارنة بأوقاف الرجال، سواء الوقف المنجز منها أو المضاف، فعينة الدراسة من الوثائق الوقفية التي بين أيدينا تؤكد على مسارعة النساء لإنشاء الأوقاف، فنسبة 41% تدل على المكانة الاقتصادية والاجتماعية التي حظيت بها النساء في تلك الفترة، لأن الغالب أن الرجل هو المقنن مالياً والأقدر على الضرب في الأرض. وبدراسة لقبائل النساء الواقفات يتبين أن نصف الواقفات في زنجبار أصولهن عُمانية، مع أن العُمانيين لا يمثلون نصف سكان سلطنة زنجبار، بل أن العرب مجتمعين يمثلون فقط 16.9% بحسب إحصاء 1948م (حريز، 1988، ص30)، فكثرة الأوقاف من العُمانيات يشير بوضوح لحالة الثراء التي تميز بها العُمانيون في تلك البقاع، وكذلك سناء أيديهم ومسارعتهم لفعل الخيرات.

إجراءات تسجيل الأعيان الوقفية

التسجيل للأعيان الموقوفة جرى على النحو التالي:

- 1- تأتي الواقفة للمحكمة أو للكاتب بالعدل، بصحبة الشهود وأحد من الأعيان من معارفها.
- 2- تقر الواقفة بما أرادت وقفه وتبين حدوده من الجهات الأربع، وإن كان بيتاً وله رقم قيد برقمه.
- 3- يبين غالباً الحالة العقلية للواقفة، فمثلاً في جاء: "حضرت هدية بنت حميد بن محمد العامرية لدى القاضي الشرعي بحالة معتبرة شرعياً وأقرت مختارة أنها أوقفت" (العروسي وآخرون، 2014، ج2، ص48)، وجاء في وثيقة أخرى: "وقفت شريفة بنت عبد الكريم بن عبود عسكري وهي في حالة الصحة والاختيار ونفوذ التصرف" (المصدر السابق، ج2، ص92)، وورد أيضاً: "جرى ذلك من الواقفة مع الرضا وصحة العبارة والجسم وجواز التصرف" (المصدر السابق، ج2، ص164).
- 4- تحدد بالضبط عدد الأشجار ونوعها وحجمها التي اشتملت عليها المزرعة، أو البيت الذي أرادت وقفه، والبناء المستخدم فيه سواء من الطين والحجر ويبين نوع السقف، ففي وقف شريفة بنت عبد الكريم جاء في وصف البيت الذي أوقفته أنه من الطين والسقف من التلك (المصدر السابق، ج2، ص92).
- 5- يقدر أحيانا سعر الوقف بعد أن تبين صفاته، فقد قدر وقف شمبعانة البيمانية بثمانية آلاف وخمسمائة شلنج (المصدر السابق، ج2، ص76)، ووقف عائشة العامرية ثمانية آلاف شلنج (المصدر السابق، ج2، ص8).
- 6- يبين رقم الأرض أو البيت في كثير من الوثائق، وهو يظهر أن نظام العنونة كان متطوراً في زنجبار.

15- يرد تحديد وكيل الوقف أو ناظر الوقف، وبعض الواقفات تجعل النظر لنفسها مدة حياتها، ثم لزوجها وأولادها من بعده، وبعضهن تجعل النظر لأفراد بعينهم تتق فيهم وتعلم صالحهم، ثم للأصلح فالأصلح، والبعض تطلق النظارة للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم، ثم للناظر العام بعد انقراض الذرية.

16- تكثر ألفاظ التذلل والافتقار لله تعالى سواء من القضاة أو الكتبة أو الشهود، يرد كثيرا عند ذكر اسم القاضي "خادم الشرع" أو "نايب الشرع".

17- التغليف في آخر الوثيقة على من يبذل الوقف، مثلا يرد كثيرا "فلا يجوز لأحد تبديله، فمن بدله بعدما سمعه فإنما على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم".

18- الوقف الذري ينتهي لجهة بر، لكن الوقف الذي وقفته نصرا بنت بشير الحارثية على ابنتها لم تبين الجهة التي سوف ينتهي إليها بعد موت ابنتها (المصدر السابق، ج 1، ص 170)، وهذا غريب مقارنة بباقي الوثائق.

19- يرد أحيانا التحذير في الأوقاف الخيرية أنه ليس للورثة نصيب فيها، ففي وثيقة وقف المحسنة زينة بنت محمد بن عامر المحرمية جاء: "وليس لورثتها من بعدها في هذه البيوت سبيل من التصرف إلى أن يرث الأرض وارثها" (المصدر السابق، ج 1، ص 84).

20- ترد أحيانا الاستعانة من انقراض الذرية، "وقفا على أولادها وبناتها وما تناسلوا بطنا بعد بطن إلى أن ينقرضوا نعوذ بالله"، أو قولهم: "إذا انقرضوا جميعا والعياذ بالله" (المصدر السابق، ج 1، ص 270).

21- عند ورود حدود المزارع الموقوفة نجد في وصف بعضها بأنها تحده من بعض جهاته أوقاف، وهذا يدل على شيوع الوقف وتأصله.

22- يظهر التسامح كذلك في قبائل الواقفين ومذاهبهم، فهناك قبائل أفريقية توصي لمذهبها الإباضي وقبائل عُمانية معلوم أنها إباضية توصي لمذهبها من أهل السنة.

23- التقسيم الإداري المتطور فهناك ولايات تتبعها دوائر ثم قرى، وهذا يتضح في الوثائق المتأخرة.

رابعاً: مجالات الوقف النسائي في زنجبار

إنه لا يكاد أن يوجد وقف إلا وللواقف غرض من إنشائه، فالواقف عندما يلمح حاجة في مجتمعه يسعى لسدها، وتوفير المصدر المالي للقيام بها.

8- يظهر الأثر البريطاني في التنظيم الإداري في زنجبار بعد تحولها لمحمية بريطانية، فنظام الأرشفة تستخدم فيه اللغة الإنجليزية، مع حضور المصطلحات الإنجليزية كنمبر ولبسن والريجستر، وإن كان هناك سعي للتعريب من قبل بعض كتابي العدل واستبدال اللبسن بالإجازة، والنمبر بالرقم.

9- كتابة الوثائق عليها رسوم، وتختلف الرسوم بين وثيقة وأخرى، بعض الوثائق تكتب بمبلغ ثلاثة شلنج ويسجل ذلك بالوثائق وبعضها بأثنين شلنج (المصدر السابق، ج 1، ص 402، و376)، وبعض الوثائق تكتب مجانا ويشار إلى ذلك في الوثيقة (المصدر السابق، ج 1، ص 340)، وكذلك هناك رسوم لتسجيل الوقف وتظهر على وجه الوثيقة على شكل طوابع عليها صور السلاطين أو نوع من السفن أو غير ذلك، وقيمتها ارتفعت مع الأيام من ثلاثة شلنج في آخر القرن التاسع عشر حتى عشرة شلنجات في منتصف القرن العشرين.

10- الوثائق تكتب بالتاريخ الهجري لكنها تسجل بالتاريخ الميلادي.

11- ترد كلمة وقف غالباً في الوثائق لكن ترد لفظ الحبس أحيانا، وهما كلمتان تستخدمان لنفس المعنى، (المصدر السابق، ج 1، ص 522، و536، و544).

12- بعض الوثائق هي أوقاف عرفية، لكن يذهب أصحابها لتوثيقها في إدارة التسجيل، وبعضها أوراق رسمية تتبع إدارة التسجيل لدولة زنجبار، وبعضها تكتب في المحكمة ويبد كاتب المحكمة وبأمر القاضي. 13- المحاكم تنسب لقضاتها أحيانا، فترى مثلا قولهم "كتبه المفتقر لرحمة ربه محمد بن أحمد بلمور بيده كاتب بمحكمة فضيلة القاضي الشيخ سعيد" (المصدر السابق، ج 2، ص 8) أو "كتبه المفتقر رحمة ربه القدير حسن عمير بيده كاتب محكمة فضيلة القاضي السيد عمر بن أحمد بن سميطة" (المصدر السابق، ج 2، ص 12)، وأحيانا تنسب لمكانها فمثلا: "كتبه الحقير لله محمد أحمد بيده كاتب المحكمة بزنجبار" (المصدر السابق، ج 2، ص 48).

14- بعض الواقفات تؤكد على إخراج سهم عمارة الوقف قبل توزيع الغلة على المستحقين، مثلا جاء في أحد الوثائق: "والانتفاع بالغلة بعد إخراج سهم للعمارة والغرس، ليبقى الوقف معمورا" (المصدر السابق، ج 2، ص 48)، والبعض يجيز الانتفاع بالوقف إجارة أو سكنا بشرط العمارة (المصدر السابق، ج 2، ص 128)، وفي هذا حكمة وبعد نظر، حتى لا يبقى الأمر متروكا لناظر الوقف فقط، وقد يؤول الوقف للخراب بعد مدة يسيرة من الزمن.

الوقف على المساجد

لمسجدين في زنجبار ليشتري من غلتهما تمر للصائمين في رمضان وفرش مرة كل سنة لكل مسجد (العروسي وآخرون، 2014، ج2، ص96 و ص100). ويظهر اهتمام الواقفات أكثر بالمساجد التي بنتهن بأنفسهن أو أحد من قرابتهن، فكأن الواحدة تجد التزاما أدبيا تجاه هذه المساجد ورغبة في المحافظة عليها وبقاء أجرها يجري بعد موت أصحابها. فزويبة بنت حميد بن سعيد الحارثية فقدت وقف على مسجدها الذي بنته في مزرعتها (المصدر السابق، ج1، ص262).

أما وقف شيخة بنت سيف بن ناصر الريامية فقد فصلت القول فيه وبينت حاجات المسجد، حيث جاء في الوثيقة: "لتنفذ غلتها في أجرة الإمام القائم بمسجد الباغ الذي بناه خالها الشيخ محمد بن سليمان بن سعيد المنذري في موضع الباغ من بلد زنجبار، وفي أجرة من ينزف الماء لحوض هذا المسجد المذكور، ولشراء الحل لسراج، والدلاء والحبال لبثه وما يحتاج إليه من البسط، ولتنفذ أيضا غلة هذا الوقف في إصلاح المسجد المذكور وفي ساير ما يحتاج إليه من سنن المساجد" (المصدر السابق، 1/284).

وكذلك المشايخ حبيبة بنت سليمان بن سالم المسكرية فقد وقفت سهمها الذي ورثته من والدتها من مزرعة شماموي بالجزيرة الخضراء لعمارة المسجد الذي بناه عمها، فإن انهدم المسجد ولم يبق أحد بعمارته، فتذهب الغلة لعمارة أي مسجد من مساجد المسلمين الإباضيين في الجزيرة الخضراء (المصدر السابق، 1/524).

أما وصية المشايخ جوخه بنت المسكرية فقد أوصت بإنشاء وقف لمسجد بناه أحد قرابته في عُمان، حيث جاء أنها أوصت "بخمسين شلغا وثلاثمائة شلغا يشتري بها نخل في بلد عالية إبراء من عُمان الشرقية يفطر بغلتها صائم شهر رمضان في المسجد المعروف بمسجد ربيع الذي بناه الشيخ علي بن عامر بن سيف المسكري بعلاية إبراء وقفا مؤبدا إلى يوم القيامة بطعام وإدام وحلوى" (المصدر السابق، ج2، ص184). وإن كان وقف المشايخ جوخة المسكرية هو وقف مهاجر من زنجبار لعُمان، كذلك فإننا نجد العكس، فهناك من وقف مياه فلج في عُمان لصيانة مسجد في زنجبار، فحركة أموال الوقف عبر المحيط هي ذات اتجاهين (Abdulkadir, 2010).

الوقف العلمي

الوقف العلمي يعتبر مؤسسة مدنية دعمت المشاريع التعليمية والثقافية، وكانت الممول الرئيسي لكثير من المدارس وطلبة العلم طوال التاريخ

فالأوقاف تتنوع تنوعا كبيرا في العالم الإسلامي حتى يكاد لم يبق شيء إلا وله وقف من جنسه. والإنسان على هذه البسيطة بحاجة لمؤسسات لخدمة دينه وعون الحاجة والعوز من أهل مجتمعه، أو تنمية نفسه وأهل بلده علميا ومعرفيا.

وفي زنجبار تنوعت الأوقاف تنوعا كبيرا، وشملت جميع نواحي الحياة، ففي تقرير لهيئة الأوقاف بزنجبار لعام 1961م أن هناك 175 نوعا من الأوقاف في زنجبار مخصصة لأغراض محددة (Ziddy, 2016)، وهذا التنوع يمكن أن ندلل عليه بدراستنا لمقاصد الواقفات في زنجبار.

الوقف الأهلي

يبرز الوقف الأهلي كأحد أهم مقاصد الواقفات في زنجبار، فمن ضمن 70 وقفا، كان الوقف الأهلي يمثل أكثر من ثلثي الموقوف عليهم - هذا مع استثناء ما وقف للسرهاء وذرياتهم - وهذه ملاحظة جديرة بالاعتناء.

فالوقف الذري ألغته بعض التشريعات العربية بحجة المشاكل الكبيرة التي تسبب فيها هذا النوع من الأوقاف، وبما أن كثيرا من الواقفات أصولهن عُمانية يحمل الشخص على التساؤل لماذا هذا النوع من الوقف انتشر بكثرة في زنجبار مع أنه قليل الحضور في عُمان! والظاهر أن ذلك يعود إلى الرأي الفقهي المتشدد، فالمذهب الإباضي تشدد كثيرا في الوقف الذري (السلماي، 2018، 195)، والشيخ الخليلي المفتي العام للسلطنة قال في إحدى فتاويه: "وليس الوقف على الذرية إلا نوعا من أنواع الإعراض عن حكم الله" (الخليلي، ج4، ص146)، وكذلك الشيخ السالمي في جواباته قال: "وإما وقف يوصي به لوارثه فلا يصح إذ لا وصية لوارث" (السالمي، ج3، ص565)، وقال القطب أطفيش: "وأما ما يجبه الإنسان على ذكره مثلاً فباطل، لا يصح على ما يظهر لي، إلا إن أعطى الإناث ما يقابل نصفه فحينئذ يصح وتجب فيه، وإن كان وصية لم تجر إلا إن أجازتها الورثة كلهم حتى الزوجة إذ (لا وصية لوارث) وليس فيما وقع عليه سهم كتاب الله وصية" (أطفيش، ج13، ص17).

والظاهر أن مرد انتشار الوقف الأهلي بزنجبار هو مراد الواقفات حفظ الأموال لورثتهم مخافة التبدد والضياع، خاصة أن كثيرا منهم يفقد الأهل والقرابة اللصيقة، وأيضا البعض قد يهدف إلى جمع أبنائه وضمهم في مكان واحد؛ لكن ربما السبب الرئيسي هو الرأي بالجواز الذي ذهب إليه قضاتهم في زنجبار، وتأثر العُمانيين بمحيطهم الشافعي الذي يجيز الوقف الذري، بل يحض عليه.

الإسلامي.

وضمن الوثائق الوقفية النسائية وجدنا وفقا علميا واحد منجزا وثلاثة أوقاف أهلية تعود لطلبة العلم بعد انقراض الموقوف عليهم. حيث وقفت شريفة بنت عبدالكريم بن عبود عسكر مزرعة كبيرة تتكون من 200 شجرة قرنفل، و 300 شجرة نارنجيل، بموضع أميمب مويل بزنجبار على مدرسة النجاح بشيام بحضرموت (المصدر السابق، ج2، ص92)، ولقد ورد لهذه المحسنة ثلاث وثائق وقفية، وقفان لمسجدين في زنجبار ووقف لمدرسة النجاح، وهذا يدل على اهتمام هذه المرأة بالعلم وبفعل الخير عموما.

أما زمباري بنت سليم بن كوا الشيرازية فقد وقفت وقفا أهليا، يعود على فقراء طلبة العلم الشريف من الطائفة الشافعية في زنجبار بعد انقراض الموقوف عليهم، (المصدر السابق، ج1، ص564)، والحال كذلك في الوقف الأهلي لياسمين بنت عبد الله المبسه بأن يعود الوقف بعد انقراض الموقوف عليهم على فقراء طلبة العلم الشريف من أهل السنة والجماعة من الطائفة الشافعية في مكة الشريفة وزنجبار المحمية يقسم بينهما بالسوية (المصدر السابق، ج1، ص568).

ونجد نفس اللفظ في وقف محمد وعائشة شوم بن جمعة الشيرازيان بأن يعود الوقف بعد انقراض الموقوف عليهم على فقراء طلبة العلم الشريف من أهل السنة والجماعة أبناء من الطائفة الشافعية في زنجبار المنيفة ومكة الشريفة يقسم بينهما بالسوية (المصدر السابق، ج2، ص556).

ومن ضمن الوثائق 281 التي نشرتها هيئة الوثائق هناك خمسة أوقاف أهلية أوقفها الرجال تعود لطلبة العلم من الشافعية. لكن ما يثير الحيرة هو عدم وجود أي وقف علمي منجز من أوقاف ذوي الأصول العمانية في جميع الوثائق 281 وثيقة، سوى وقف أهلي واحد لأحمد بن ناصر بن مسعود المسكري، حيث جاء في وثيقته: "فمرجع هذا الوقف على فقراء والمساكين من أهل نحلته الإباضية الذين هم ملازمين الدرس والتعليم في علم الفقه والآلة والقرآن العظيم ومن باع نفسه في تعليمهم مع وجودهم، وإلا فعلى فقراء الإباضية" (المصدر السابق، ج2، ص32).

ولا يمكننا أن نقطع بالأسباب إلا بدراسة أوسع لوثائق أخرى، حتى نتبين الأمر ونتحققه، فهناك شواهد على اهتمام العُمانيين بالعلم من سلاطينهم وعلمائهم وأثريائهم، وتأسيسهم المدارس القرآنية والنظامية، والمعاهد العلمية، وتخصيصهم الأوقاف لخدمتها والقيام بحاجاتها (كامي، 2016).

كذلك ذكر بعض الباحثين نماذج للوقف العلمي في زنجبار من إنشاء عدد من العُمانيين (Oberauer, 2008; Abdulkadir, 2010). وأشار سليمان الكيومي (2020، ص81-84) للأوقاف العلمية العديدة للسيد حمود بن أحمد البوسعيدي.

أوقاف قراءة القرآن الكريم

الوقف على قراءة القرآن الكريم عند القبور من المسائل الخلافية التي احتدمت بين القضاة الإباضيين والقضاة الشافعيين في لجنة الأوقاف بزنجبار. حيث عرضت على اللجنة قضية وقف لجوخه بنت أحمد بن ناصر الريامية لقراءة القرآن على قبرها وقبر قرابتها، فاعترض القضاة الإباضيون عليه واعتبروه وفقا مخالفًا للشرع، في حين أن القضاة الشافعيين أجازوه واعتبروه نوعا من القربات لله تعالى. (Abdulkadir, 2010)، ورأي القضاة الإباضيين يتفق مع رأي الشيخ السالمي في ذلك الوقت، الذي حكم ببطان الوقف على قراءة القرآن للقبور.

وفي ذلك يقول في الجوهر (السالمي، 2018، ج3، ص54):

وَرَجُلٌ وَقَفَ مَالًا وَاشْتَرَطَ ... أَنْ يَقْرَأُوا بِهِ عَلَى الْقَبْرِ فَقَطُّ
فَالْوَقْفُ ثَابِتٌ وَمَا يَشْتَرَطُ ... فِقِيلٌ ثَابِتٌ وَقِيلٌ يَسْقُطُ
وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ مِمَّنْ سَلَفًا ... إِبْتِئَاءُ إِنْ قَبِرَهُ قَدْ عَرِفَا
فَيْلٌ وَيَقْعَدَنَّ إِنْ لَمْ يُعْرِفْ ... بَيْنَ الْقُبُورِ ثُمَّ يَقْرَأُ وَيَقِي
وَلَا أَرَى ثُبُونَ هَذَا الشَّرْطِ ... وَاسْتُثْنِيَ بِالْمُخْطِئِ
أَتَعْمَرَنَّ (٣) قُبُورَنَا الدَّوَارِسُ ... وَيَتَرَدَّدَنَّ إِلَيْهَا الدَّارِسُ
وَهَذِهِ الْمَسَاجِدُ الْمُعَدَّةُ ... نُحْرِبُهَا وَهِيَ لِذَاكَ عُدَّةٌ

وعلى كل حال فالوثائق التي بين يدينا تشهد على حضور هذا الوقف بين جميع الأعراف والمذاهب في زنجبار، فشمسة بنت سعيد بن سالم الخنجرية وقفت قطعة من أرضها وبها عشرين قورة نارجيل وشجرة وشجرتين نارنج ليؤتجر من يقرأ بغلتهما القرآن العظيم على قبرها وقبور أهلها.

ونجد هذا الأمر في وقف حليلة بنت صديق سريحة محمد بن عمر الحاتمي التي جعلت وقفها وقفا أهليا "بشرط أن يقرأوا لها بعد موتها ختمة من القرآن في كل شهر رمضان والحج" (العروسي وآخرون، ج1، ص210)، وكذلك الحال في وقف فاطمة بنت علي بن صالح الريامية الذي جعلته وقفا ذريا بشرط قراءة ختمة كل سنة على الأموات (المصدر السابق، ج1، ص272) وهذا الأمر هو في وقف مواكه بنت شوندي اللمبسية التي قفت مزرعتها على أولاد سيدها وذرياتهم من بعدهم، على أن يقرأوا ثلاث ختمات من القرآن الكريم كل سنة للأموات

إن من أشهر الأوقاف للعبيد المحررين في زنجبار وقف السيد حمود بن سيف البوسعيدي في وصيته بتاريخ 18 ديسمبر 1877م، حيث خصص إحدى مزارعه لصالح مواليه. ونصت الوصية على أنه يحق لهم الانتفاع بالمزرعة ودخلها بشرط ألا يكون لأحد منهم حق التصرف فيها. ومن خلال استقراواتنا الوثائق الوقفية النسائية نلمح نوعا خاصا من الوقف الأهلي أو الذري ليس لذرية الواقف، بل للموالي وذرياتهم من بعدهم، وهو نوع من الأوقاف قل العناية به، وله دلالة واضحة على المكانة التي يتميز بها هؤلاء الموالى وعلاقة المودة مع أسيادهم.

وذكرنا سابقا وقف كل من شمعانة سعيد بن سالم الحارثية على سرحائها 24 ووقف شويبة بنت محمد بن عديم على سرحائها التسعة، أما سلومة بنت راشد بن سالم المنذرية فقد وقفت مزرعتها على جميع سرحائها وسرحاء بنتها عزيزة بنت عامر بن محمد المنذري وعلى أولادهم وأولاد أولادهم على ما يتناسلون وفقا مؤبدا (المصدر السابق، ج1، ص60)، وكذلك وقفت سعادة بنت مصبح بن سعيد السويدية على سرحائها وذرياتهم من بعدهم (المصدر السابق، ج1، ص206)، وأيضا وقف موانا بنت الباى الهندية التي وقفت مزرعتها وفقا مؤبدا على سرحائها (المصدر السابق، ج1، ص78).

وهذا يؤكد أن العلاقة بين العبيد وساداتهم في زنجبار ليست كما يحب أن يصوره البعض أنها كالعلاقة التي كانت قائمة بين الرجل الأبيض وخدمه من الأفارقة في الأمريكيتين، بل هي علاقة مودة تمتد إلى بعد العتق، بل إلى بعد الوفاة. يظهر الإحسان للجواري والموالي، فقد ورد مثلا في وقف الذري لشمعانة البيمانية: "أنها جعلت لجارية أبيها مامي دودو نصيبا من الانتفاع من غلات هذا الوقف ما دامت حية، ولجميع موالهم السكنون فيه ما رغبوا" (المصدر السابق، ج2، ص76) والوثيقة الوقفية لوقف مون بوجا بنت معلم مقامي بينت فيها الموقوف عليهم وبدأت بمواليها سليمان وفايز وفيروز ثم زوجها وأولادها (المصدر السابق، ج1، ص288). ووقف موانة بنت خميس بن عثمان البتاوية حيث أدخلت في الوقف الأهلي عتقائها وأولادهم وأولاد أولادهم (المصدر السابق، ج1، ص144). وأيضا سمتو فو سريحة محمد بن جمعة المغربي وقفت على عتقائها ستارة وسويامانامي وأولادها فإذا انقرضوا فلفقراء المسلمين (المصدر السابق، ج1، ص172).

والبعض يوصي بداية على ذريته فإذا انقرضوا رد الوقف على عتقائه وذرياتهم من بعدهم، كوقف سعادة بنت سعيد بن زياد الحراسية (المصدر السابق، ج1، ص190). كذلك وقفت زهرة بنت عامر الانجريجي بينتها بعد موتها لسرحائها صبور وصبيبة وذريتهما (المصدر السابق،

(المصدر السابق، ج1، ص298).

كذلك وقف شمس بنت حمد بن علي السمرية لقراءة القرآن على قبرها (المصدر السابق، ج1، ص190). وفي وقف فاطمة وجوخة بنتي الشيخ عبد الله بن علي المنذريتان فقد جعلتا مزرعتهما وقفا أهليا ما عدا ثلث الغلة تذهب لمن يقرأ خمس ختمات من القرآن الكريم شهريا، الختمة الأولى على قبر جدهما الشيخ علي بن محمد بن علي والثانية على قبر والدهما الشيخ عبد الله والثالثة عند قبر ولدهما سليمان والرابعة عند قبر عمتهما جوخة والأخيرة عند قبريهما بعد وفاتهما (المصدر السابق، ج1، ص276).

أما زويبة بنت حميد بن سعيد الحارثية فقد وقفت لمسجدها الذي بنته بنفسها، وزيادة على ذلك أن يقرأ فيه القرآن الكريم يوم 26 من شهر رجب وفي ليلة 27 يقرأ مولد النبي -صلى الله عليه وسلم- للبرزنجي مع توفير ما يحتاجه القارئون من مأكل (المصدر السابق، ج1، ص262). وفي وقف زويبة الأخير هذا نرى تميزا عن باقي الأوقاف بحيث جعلت القراءة في المسجد وليس عند القبر، وهو ملح حسن وخروج من الخلاف. أما موزة بنت سعيد بن سالم المرهوبية فوقف مزرعتها بأن تباع غلتها ويشتري بها طعام وحلاء يأكله الحاضرون الرجال والنساء الذين يقرأون القرآن العظيم في شهر الحج، فوقفها بهدف إلى إطعام الناس وجمعهم على ذكر الله تعالى.

الوقف على السرحاء:

إن قضية الرقيق في زنجبار من القضايا الحساسة، لكننا نجزم أنها أمر استحدث لأغراض اقتصادية واجتماعية ولا يمت للدين بصلة. وترد كثيرا لفظة السرحاء في الوثائق في حين أن لفظة الموالى أو العتقاء لا ترد إلا نادرا، وإن كان بعض الباحثين يذهب إلى أن المعنى واحد (McDow, 2008)، لكن يغلب على ظننا أن لفظ السرحاء جاء عقب قانون إلغاء الرق في زنجبار فأصبح جميع الرقيق أحرار، لكن بقيت صلات اجتماعية واقتصادية تربطهم بأسيادهم السابقين، ولذلك جاء لفظ السرحاء ليعبر عن واقع الحال، وأخذا من قوله تعالى: ﴿وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ (الأحزاب: 49) أي تخليتهن للسبيل بالمعروف.

فالوقف على السرحاء وعونهم أضحى ثقافة عامة في المجتمع حيث أن المندوب البريطاني في زنجبار ذكر: "إن العربي الذي يتخلى عن عبده الكبير في السن أو المريض سينظر إليه زملاؤه باحتقار، وهذا حدث استثنائي للغاية" (Oberauer, 2008).

ج1، ص246).

الوقف للحرمين الشريفين

إن المسلم قلبه دائم التعلق بالحرمين الشريفين، والموسرون من كافة أقطار العالم الإسلامي تنافسوا في إنشاء أوقاف متنوعة لخدمتهما، والظاهر أن هناك العديد من الأوقاف للحرمين الشريفين في تلك الفترة، فوثائق لجنة الأوقاف بزنجبار تذكر أن السلطان خليفة بن حارب (1911م-1960م) أصدر تعليماته إلى لجنة الأوقاف بإرسال الأموال الموقوفة على فقراء الإباضية والسنة المقيمين في مكة والمدينة (Abdulkadir, 2010).

وهذا نجده كذلك حاضرا في ذهن المرأة الزنجبارية من مختلف الأعراف. فراية بنت عبید بن مسعود الطالعية تميزت بوقف تم تقسيمه بطريقة فريدة إلى أربعة أقسام؛ قسم لفقراء المسلمين المستوطنين بمكة المشرفة، وقسم لإصلاح مساجد زنجبار، وقسم لمن يقرأ القرآن على قبرها وقبر أبيها وأخيها، قسم لناظر الوقف (المصدر السابق، ج1، ص263). أما موانة سليمة بنت لوانة نور بن عمر الحاتمية فجعلت منتهى وقفها بعد انقراض ذريتها وفقراء قرابتها من جماعتها الحواتميين لفقراء مكة المكرمة والمدينة المشرفة (المصدر السابق، ج1، ص228).

ولإن اشتهر بين العُمانيين وقف الرباط للسيد المحسن أحمد بن حمود البوسعيدي، فهناك وقف آخر يبدو أن الزمن لم يحفظه لنا، لكن الوثائق الوقفية تشهد عليه، فالمحسنة زينة بنت محمد بن عامر المحرمية وقفت بيتا مبنيا من الحجر والنورة بموضع الباغ بزنجبار ليشتري بغلته بيتين من مكة المشرفة لينزلهما من شاء الله تعالى من فقراء المسلمين الحجاج الإباضيين وغيرهم من الناس، وأن تصلح هذه البيوت من غلة هذا البيت والباقي يقسم شطرين شطر لفقراء مكة من الإباضيين وغيرهم مقيمين كانوا أو مسافرين، والشطر الثاني يفرق في مدينة الرسول -صلى الله عليه وسلم- للفقراء من الإباضيين وغيرهم مقيمين كانوا أو مسافرين (المصدر السابق، ج1، ص84).

أما وقف كجكاز بنت خميس بن سليمة الشيرازية (المصدر السابق، ج1، ص548)، ووقف مبا جي بنت كليما النياسية (المصدر السابق، ج1، ص560)، فهما وقفان أهلينا يرجعان بعد انقراض الموقوف عليهم لفقراء مكة والمدينة من الطائفة الشافعية يقسم بينهم بالسوية.

وقف المقابر

وقف المقابر من الصدقات الجارية وأعمال البر والإحسان حيث كشفت دراسة استقصائية في عام 1921م وجود 64 مقبرة في زنجبار وبعضها مقابر مخصصة لقبائل معينة (Abdulkadir, 2010).

أما وقف شويبة بنت محمد بن عديم الذي جعلته لسرحائها التسعة وذرياتهم من بعده واستعادت بالله من انقراضهم، فإن انقراضا فيعود لأخواتها (المصدر السابق، ج1، ص270)، وهو وقف مميز، فقد تمت سرحائها بالإحسان وبغلة الوقف على قرابتها، وما ذلك إلا للعلاقة الطيبة السائدة في المجتمع ولحاجة هؤلاء المسرحين للإحسان أكثر من غيرهم.

الوقف للسادة

لإن كان الوقف من أهل الثراء وسعة اليد لمواليهم يعتبر من محاسن الخلق وعون الضعيف ومساعدة المحتاج ونوع من المكافأة لعملهم وخدمتهم لأربابهم السابقين، لكن أن يقف السريح لسيدة أو أولاد سيده فهو نوع من المعروف قل نظيره، ويؤكد العلاقة الطيبة التي تميز بها المجتمع في زنجبار بين جميع أطبافه. فمواكه بنت شوندي اللمبسية وقفت مزرعتها بما فيها من أشجار النارجيل والقرنفل بموضع جومبي بزنجبار على أولاد سيدها وذرياتهم من بعدهم، على أن يقرأوا ثلاث ختمات من القرآن الكريم كل سنة للأموات (المصدر السابق، ج1، ص298).

كذلك نجد العلاقة الودية بين الموالي وسادتهم السابقين حاضرة في وقف سهاو سريحة خميس بن مسعود المهلي وقفت مزرعتها على أولادها "فإذا انقراضوا فعلى أقرب الناس إلى معتقها ثم إلى الفقراء المسلمين وقفا مؤبدا" (المصدر السابق، ج1، ص80).

الوقف للقبيلة

بعض الواقفات تجعل مرجع الوقف الأهلي إلى قبيلتها بالوقف، والبعض يخص الفقراء منهم، فموانة سليمة بنت لوانة نور بن عمر الحاتمية وقفت وقفا أهليا وجعلت مرد الوقف عند انقراض ذريتها "على الفقراء من جماعتها الحواتميين المنتسبين إليها" (المصدر السابق، ج1، ص282). أما عمر وناصر وسعيد وحميد وعبد الله وشريفة وسنورة وراية أبناء الشيخ سليمان بن حميد الرواحي فقد وقفوا مزرعتهم وبيتهم المبنى بالأجر والجص على ذرياتهم ثم إلى أقربائهم من فقراء بني رواحة بزنجبار، ومن بعدهم لفقراء الإباضية (المصدر السابق، ج2، ص544). أما أحمد بن سيف بن ناصر الخروصي ووالدته المشايخ زليخا بنت عبد الله بن سرور الخروصية فقد جعلوا وقفهم الأهلي ينتهي لفقراء بني خروص الإباضية خاصة (المصدر السابق، ج2، ص480).

الانتفاع به عليهم فقط؛ وهذا الأمر له مسوغه من حيث ميل الإنسان لبني جلدته أو قبيلته أو دينه أو مذهبه، كذلك اختصوا أوقافهم بعض من عائلاتهم دون البعض، فالأمر يتعلق بمسألة المشاعر الإنسانية والمذهبية لا إلى التعاملات والتعايش فيما بينهم، وهي نقطة مضيئة للتقارب والتلاقي بين تلك المذاهب والتعايش السلمي بين هذه الديانات والمذاهب المختلفة". وهذه الحالة من التعايش والوئام يردها المغربي في جبهة الأخبار (1979، ص166) للسلطين أساسا حيث يقول: "ومن جميل أخلاق سلاطين زنجبار عدم التعصب في الجنسية والأديان، فجميع الأجناس النازلة بزنجبار من غير الجنس العربي قد قابلهم سلطان زنجبار بغاية الاحترام والمواساة في جميع أمور الحكومة وغير ذلك، ومهما تصفحت تاريخ زنجبار لا تجد فرقا بين العرب وسائر الأجناس". فالأوقاف ساهمت في دعم ثقافة التعايش والتشارك بين فئات المجتمع المختلفة.

إن التأثير الحضاري للعمانيين لم يقتصر على الجانب السياسي والاقتصادي والثقافي، بل امتد ليشمل الجانب الاجتماعي والديني، فدور العمانيين في نشر الإسلام معلوم مشهور، لكن هذا شمل إنشاء المؤسسات الدينية لخدمة هذا الدين من المساجد والمدارس، والوقف عليها لضمان مصدر مالي يحفظ لها كيانهما ويكفل ديمومتها.

وكذلك في الجانب الاجتماعي تنوعت الأوقاف منها ما يخص به المرء أهله وقبيلته ومذهبه، ومنها ما يشمل أهل بلده وبالأخص ذوي الحاجة والفاقة من مجتمعه. وكثرة أوقاف العمانيين مقارنة بغيرهم تؤكد أنهم العامل الحضاري المؤثر الأهم في بنية المجتمع الزنجباري في تلك الفترة، وهذا لا يعني أن عملية التأثير والتأثير غير متبادلة. كذلك يتضح من خلال الوثائق الوقفية قوة الانتماء لدى العمانيين وسعيهم لحفظ شخصيتهم في الشرق الأفريقي.

يمكننا القول كذلك أن الوقف ساهم في منح نوع من النفوذ الاجتماعي للمرأة، خاصة في اشتراط بعض الواقفات نظارة الوقف لأنفسهن طيلة حياتهم، مما يؤدي لحضور المرأة في العمل الخيري، وكونها أحد الفاعلين في الشأن الاجتماعي.

كما أن سلاطين زنجبار كان لهم دور في إنشاء الأوقاف والاعتناء بها، وكذلك أفراد عديدون من الأسرة الحاكمة، فالخريطة السابقة تبين شيئا من هذه الأوقاف بقرب المدينة الحجرية بها، وجميعها تعود لعمانيين سواء من السلاطين أو الأسرة الحاكمة أو الأثرياء، وهذا ما دفع (Oberauer, 2008) إلى أن يقول: إن اغلب الأوقاف في زنجبار تعود لعهد الدولة البوسعيدية في زنجبار. فهذه البيئة المحبة لفعال خير

وإن من أمثلة أوقاف المقابر النسائية وقف موجهة بنت كروة المخادمية حيث وقفت مزرعتها وقفا أهليا ينتفعون بها غلة وسكنا ودفنا، وأن يدفن فيها موتى المسلمين الذين ليس لهم موضع للدفن (المصدر السابق، ج1، ص268). كذلك وقفت موقوف بنت حاج المتمتاتوه نصف مزرعتها التي بموضع جليوني بزنجبار لتكون مقبرة للمسلمين (المصدر السابق، ج1، ص68). وأيضاً وقف المشايخ خميسه بنت محمد النعمانية التي وقفت مزرعتها وقف أهليا مع السماح بدفن المسلمين بها (المصدر السابق، ج2، ص140).

السمات الحضارية للوقف في زنجبار

مكننا القول بعد تحليل الوثائق السابقة إن مما تميز به الساحل الشرقي الأفريقي هو التمازج السكاني بين مختلف عرقياته وطوائفه، هذا التمازج الذي كان المكون الأساسي للثقافة السواحلية الفريدة من نوعها في العالم، التي تميزت بقبول المختلف عنها وصهره في بوتقة واحدة مع تأثيره وتأثره بالبيئة والمجتمع من حوله، وإعطائه مساحة لحفظ هويته الأصلية مع أخذه بحظ من هوية المحيطين به، فليس هناك تنافر أو تضاد بين الهويات المختلفة التي يحملها كثيرين ممن اختاروا العيش في تلك الجنان الأفريقية (حرز، 1988، ص30).

وإننا نجد الوقف في زنجبار لم يخرج عن المزاج العام السائد في المنطقة، بل نجزم أن الوقف كان له دور في خلق هذه الثقافة المميزة، وتعزيز ثقافة التعايش والوئام. فالعلاقة الطيبة بين مختلف شرائح المجتمع تظهر جلية في تنوع خلفيات الواقفات فهناك العمانية والأفريقية واليمنية والهندية، وهناك السيدة والسريحة، وهناك الإباضية والسنية، وهناك من يسكن بينهم من غير المسلمين من النصرى والبايان والهندوس.

لكننا لم نجد وثائق لأوقاف نساء شيعيات، ولكن وجدت أوقاف لرجال من الشيعة بزنجبار، وربما ذلك يعود لقلة عددهم في زنجبار. وعلى حال مما يؤكد دور الوقف في تعزيز السلم المجتمعي؛ الأوقاف العديدة التي يقفها السادة لمواليهم، لتوفير المسكن المناسب لهم وتخصيص قطع من الأراضي ليزرعوا عليها أقواتهم. وأما اهتمام بعض الواقفات بتحديد الموقوف عليهم من بني مذهبها وقبيلتها، فلا يعني ذلك بحال التعصب المقيت، وللدكتور محمد مسعود (2020، ص83) كلام دقيق نقله بنصه: "من الملاحظ وجود حالة من التعايش والوئام والسلام، وعدم وجود حواجز دينية أو مذهبية بتلك المناطق، ووضوح جليا عدم وجود فوارق بين تلك المذاهب في مسألة الوقف وصياغاته القانونية والدبلوماسية، اللهم إلا انحياز بعض الواقفات لأبناء مذهبهن فقط".

الخنجري، الرمحى، الغلاسى، الحراسى، الشهبى، السويدى، الشقى،
القصابى، المرجبى، الطالعى، المعمرى، الطوقى، العوفى، العوضى،
باعلوى -وهى قبيلة يمنية وعمانية-.

كذلك وردت بعض العوائل اليمنية مثلا عائلة عسكر، العوثانى،
العمارى، الشاطرى، وترد بعض القبيلة والعوائل المحلية أو الأفريقية
كالنمبانى والسواحلى والمغزنجى والمببى والمنباسبى، والمملندى،
المكونده، ووردت قبيلة الشيرازى. كذلك وردت قبيلة القمرى مما يدل
أن أصلهم من جزر القمر، وورد كذلك الهندى والباجوانى والبانيان
والبهري والخوجه. أيضا هناك حضور لأصحاب الملل الأخرى فمثلا
ورد فى حدود وقف زينة بنت محمد بن عامر المحرمية بأنه يحده من
الكوس بيت سوزه النصرانى (المصدر السابق، ج1، ص84).

الخاتمة والنتائج

الخاتمة

1- أبرزت الدراسة أثر النساء فى زنجبار فى خدمة الدين وحفظ
مؤسساته، وأثرهن الواضح فى دعم المجتمع وتوسيع مبدأ التكافل
والترحم.

2- تُشَرُّ هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية للوثائق الوقفية الزنجبارية
جهد كبير وعمل مشكور، ولو أكملته بنشر باقى الوثائق الوقفية التى
بحوزتها بعد دراستها وتحقيقتها لكان فى خير عظيم، وسهلت الأمر على
الباحثين.

3- القيم الحضارية والصفات الحسنة التى تخلق بها العُمانيون، أثرها
واضح فى مسارعتهم لمختلف أنواع الوقف.

4- الأوقاف النسائية ساهمت فى دعم ثقافة التعايش والوثام بين فئات
المجتمع المختلفة.

5- الوقف الذرى هو الغالب على أوقاف النساء والرجال فى زنجبار، ربما
يرجع ذلك فى جانب منه للعقلية التى يفكر بها المهاجر ورغبته بحفظ
مال لأولاده من بعده، يقبهم صروف الزمان وحوادثه، ولضمان عدم تبديد
المال وإضاعته.

6- الوقف الذرى من المواضع التى تشدد فيها الإباضية، لكن كثيرا منهم
فى زنجبار أخذ بالقول المرجوح رغبة فى جلب مصلحة لذريتهم أو
مراعاة لمشقة متوقعة.

7- الإدارة الاستعمارية البريطانية بذلت جهدا فى السيطرة على الوقف
وتسخيره لأهدافها الاستعمارية.

المتنافسة على فعل المعروف من المؤكد أنها شجعت النساء بل المجتمع
ككل على الوقف والاهتمام به.

كذلك نلاحظ حضور المرأة اليمنية فى الأوقاف، وتميز أوقافها عن
غيرها ببعض الميزات التى تدل على حيازتها شيئا من الثروة والعلم فى
آن واحد.

التخلص من الحقوق الواجبة لله تعالى تراه حاضرا فى ذهن الواقفة،
فالوثيقة الوقفية لشيخة بنت سيف بن ناصر الريمية نصت فيها على: "وما
يفضل ينفق فى فقراء المسلمين من أهل نحلتهن الإباضية عما عليها من
زكاة" (المصدر السابق، ج1، ص284). فالوقف على الفقراء والمساكين
قد يكون وسيلة لتخليص المرء نفسه مما لحقه من تقصير فى حقوق ربه
فى حياته، وبابا من أبواب الصدقة تلحقه بعد مماته.

تعدد الأوقاف دلالة على ثراء بعض النساء فى زنجبار مع حبهن للخير
والبدل، فشريفة عسكر لها ثلاث وثائق وقفية أحدها مزرعة والثانى
والثالث بيوت (المصدر السابق، ج2، ص92-96-100)، وكذلك زينة
بنت محمد بن عامر المحرمية لها وقفين أحدهما وقف خيرى والثانى
أهلى (المصدر السابق، ج1، ص84-114)، وأيضا زينب سريحة بكر بن
حاج السواحلى وقفت مزرعتين الأولى وقف على سرحائها والثانى
على أهلها. كذلك نلاحظ شيوع ثقافة تملك العبيد والإماء. الأوقاف
العلمية قليلة جدا، وربما هذا يشي بالأمية المتفشية فى ذلك الزمان بين
النساء خاصة، فأغلب النساء لا تجيد التوقيع بخلاف وثائق الوقف
الرجالية، ويظهر أن هذا له أثر كذلك فى نوعية الأوقاف.

تميزت وثيقة وقف شريفة بنت عبد الله بن محمد المرهوبية بأن من
كتبها قاضى وشهد عليها قاضيان، فقد كتبها القاضى نايب الشرع هو أبو
مسلم ناصر بن سالم بن عديم الرواحى، وشهد عليها كل من القاضى
أحمد بن أبى بكر بن سميط، والقاضى خادم الشرع برهان بن عبد العزيز
الأموى، وهذه ميزة لم تكن لغيرها.

تنوع الواقفات من جميع الخلفيات العرقية والمذهبية، لكننا لم نجد
واقفة من المذهب الشيعى، مع وجود بعض الواقفين من الرجال، وربما
مرده لقلّة اتباع المذهب الشيعى هناك. كذلك الوثائق تبين الحضور
الكثيف لمختلف القبائل العُمانية فى زنجبار وهنا إحصاء سريع لبعض
القبائل الواردة فى الوثائق محل الدراسة: العامرى الرواحى، البيمانى،
البريكى، السلمبانى، الغبى، المعولى، اللبى، العمري، المغبرى،
البروانى، النعمانى، المسكرى، البوسعيدى، المنذرى، المحرمى،
المرهوبى، الحاتمى، الحارثى، الطالعى، الجابرى، الإسماعلى، الريمى،

8-الأوقاف آلت للخراب والدمار بعد الثورة مباشرة.
4-البحوث باللغة العربية في الوقف في سلطنة زنجبار قليلة جدا،
وتحتاج لمزيد بحث.

التوصيات

- 1-دراسة الأثر الحضاري العُماني في الشرق الأفريقي من خلال الوثائق الوقفية.
- 2-التعريف بالمحسنات العُمانيات وغيرهن ممن انشأن الأوقاف وساهمن في أعمال البر، في وسائل الإعلام المختلفة.
- 3-إجراء دراسة شاملة للوثائق الوقفية الزنجبارية.
- 5-موضوع الأوقاف المهاجرة موضوع شائق وجدير بالبحث.
- 6-دراسة مقاصد الواقفات والواقفين والمقارنة بينها، للنظر في اهتماماتهم وأفعال الخير التي يبتغونها.
- 7-أوقاف المرأة اليمينية في زنجبار موضوع يستحق الدراسة.
- 8-هناك حاجة لأوقاف لخدمة التراث الوقفي والتعريف به.

المراجع:

- أحمد بن حمد الخليلي، الفتاوى، ط2، 2004م، الأجيال للتسويق، مسقط.
- أبو ياسر موالى كامي، دور السلاطين والعلماء العُمانيين في تنشيط الحركات العلمية في دول شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، المؤتمر الدولي الخامس علاقات عُمان بدول القرن الأفريقي، هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، ديسمبر 2016م.
- حبيب غلام ناملستي، توثيق الوقف حماية للوقف والتاريخ ووثائق الأوقاف السنوية بمملكة البحرين) دراسة وتحليل (، ط1، 2013، الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت.
- سعيد بن راشد السلماني، شروط الواقفين في القانون العُماني، مجلة أوقاف، ع37، 2018، الهيئة العامة للأوقاف، الكويت.
- سعيد بن علي المغربي، جبهة الأخبار في تاريخ زنجبار، ط1، 1979، وزارة التراث القومي، مسقط.
- سليمان بن سعيد الكيومي، الحركة العلمية في زنجبار وساحل شرق أفريقيا، ط1، 2020، الآن ناشرون وموزعون.
- سليمان بن عمير المحذوري، الصلات التاريخية والحضارية بين عُمان وأفريقيا الشرقية، مجلة إضاءات علمية، ع18، ابريل 2018، مجلس البحث العلمي، سلطنة عُمان.
- سيد حامد حريز، المؤثرات العربية في الثقافة السواحلية في شرق إفريقيا، 1988، دار الجيل، بيروت.
- عبد الله بن حميد السالمي، جوابات الإمام السالمي، طبعة 2010م، مكتبة الإمام السالمي، بديعة، سلطنة عُمان.
- عبد الله بن حميد السالمي، جوهر النظام، ط2، 2018، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط.
- عبد الله بن ناصر السدحان، أثر الوثيقة الوقفية في الحفاظ على الدور التنموي للأوقاف، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م31، ع3، ص: 81-98 (محرم 1440 أكتوبر 2018).
- عبد المجيد محمد الحويج، الوثائق مفهومها، أنواعها وتقسيماتها وأهميتها في البحث العلمي، كلية الآداب، جامعة الزاوية، العدد التاسع والعشرون، الجزء الثاني، يونيو 2020م.
- عمر مسقاوي، الوقف وأحكامه الشرعية، ط1، 2013، دار الفكر، دمشق.
- قانون الأوقاف العُماني لعام 2000.
- مجموعة من الباحثين، العلاقات التاريخية بين سلطنة عُمان وشرق أفريقيا في العهد البوسعيدي نظام الوقف والوصايا بزنجبار أنموذجا، تحقيق ودراسة ط1، 2014م، هي الوثائق والمحفوظات الوطنية، مسقط.
- مجموعة من الباحثين، معجم مصطلحات الإباضية، ط2، 2011، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط.
- محمد مسعود، الوثائق العربية لأوقاف النساء بزنجبار إبان الحكم العُماني في الفترة من (24 يونيو 1881م، وحتى 6 يونيو 1957م)، نشر ودراسة تحليلية أرشيفية دبلوماتية، حولية كلية الآداب، جامعة بني سويف، يوليو 2020.
- محمد بن يوسف أطفيش، شرح النيل وشفاء العليل، ط2، 1972م، دار الفتح، بيروت.
- مصطفى أحمد الزرقا، أحكام الوقف، ط2، 1998، دار عمار، عُمان.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abdulkadir, A. H. (2010). *Reforming and Retreating: British Policies on Transforming the Administration of Islamic Law and its Institutions in the Busa'idi Sultanate 1890-1963*. University of the Western Cape, South Africa.
- Bang, A. K. (2003). *Sufis and scholars of the sea: Family networks in East Africa, 1860-1925*. Sufis and Scholars of the Sea: Family Networks in East Africa, 1860-1925. <https://doi.org/10.4324/9780203592687>
- Ghailan, S. bin M. Al. (2018). *The Role of the Omanis in Spreading Islam in East Africa*. In *Omani Role in Spreading Islam in East Africa*. Muscat: National Records and Archives Authority.
- Khalfan, K. A. (2014). *Waqf as a Model for Production and Conservation of Architectural Heritage*. *Global Journal of HUMAN-SOCIAL SCIENCE: D History Archaeology & Anthropology*, 14(3), 9.
- Khan, Z. (2023). *Reviving the Waqf Tradition: Moral Imagination and the Structural Causes of Poverty*. Yaqeen.
- McDow, T. (2008). *Arabs and Africans: Commerce and Kinship from Oman to the East African Interior, C. 1820-1900*. Retrieved from <https://www.proquest.com/docview/304421770?pq-origsite=gscholar&fromopenview=true>
- Moh'd, I. S., Mohammad, M. O., & Saiti, B. (2017). *The role of Waqf and trust commission (WTC) in Zanzibar: Problems and prospects*. *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, 13(1), 96–107. <https://doi.org/10.12816/0051157>
- Oberauer, N. (2008). *"Fantastic Charities": The Transformation of Waqf Practice in Colonial Zanzibar*. *Islamic Law and Society*, 15(3), 315–370. <https://doi.org/10.1163/156851908X366156>
- Sherif, A. (2019). *Contradiction in the Éritagization of Zanzibar ston Town*. In B. Schnepel & T. Sen (Eds.), *Travelling Pasts: The Politics of Cultural Heritage in the Indian Ocean World* (pp. 221–245). Brill.
- Ziddy, I. H. (2016). *Towards Awaqf to support higher education in zanzibar: challenges and prospects*. *Dirasat Ifriqiyya Journal d'études Africaines*, (56), 7–22.